

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٤

الجمعة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والمقرر ٥٥٧/٦٩ المؤرخ
٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة

البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام

٢٠١٥

مشروع القرار (A/70/L.1)

عندما اجتمع زعماء العالم معا هنا في نيويورك، قبل ١٥
عاما، جاؤوا من أجل مهمة محورية واحدة: الحد من الفقر في
العالم. ولكنهم وبالقدر نفسه من الأهمية جاؤوا بأهداف هامة
وطموحة، ذات موعد نهائي محدد للتنفيذ.

واليوم، بعد ١٥ عاما، نجتمع مرة أخرى هنا في نيويورك
لتقييم ما حدث على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.
والجواب المقتضب ينم عن الكثير. فقد تم انتشار بلوى
نسمة من براثن الفقر المدقع. وأصبحت الفتيات يذهبن إلى
المدارس أكثر من أي وقت مضى. وهناك ما يزيد على ٩٠ في

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تنعقد

هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة وفقا
للقرارات ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و ٦/٦٨
المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، و ٢٤٤/٦٩ المؤرخ

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1529147 (A)



وسوف تعمل الدانرك من أجل مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية، بغية تمكينهن وإحقاق حقوق الإنسان الخاصة بهن، وفي الواقع، حقوق الإنسان للجميع. وأؤكد للأعضاء أن الدانرك ستواصل بذل هذه الجهود بعزم. وأنا أشجع الجميع على القيام بالشئ نفسه حتى نكون بعد ١٥ سنة من الآن، عندما سيجتمع قادة العالم مرة أخرى في نيويورك، قد أوفينا بالأهداف التي نعتدها هنا اليوم.

إن الخطة الجديدة تتضمن رؤيتنا تجاه الموقع الذي نعتقد أن العالم ينبغي أن يشغله في عام ٢٠٣٠. وسيحكم علينا التاريخ ويجعلنا عرضة للمساءلة عن النتائج التي ندين بها لأطفالنا وأطفالهم. وسوف تأخذ الرئاسة الدانركية للدورة السبعين للجمعية العامة زمام المبادرة لتنفيذ خطة التنمية، في سبيل التأكد من ترجمة أقوالنا إلى أفعال. وإني أتمنى للجميع الأعضاء أن يتكلم مؤتمر القمة بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا والرئيس المشارك للاجتماع العام الرفيع المستوى.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): يسرني المشاركة في رئاسة مؤتمر القمة الهام هذا، بينما نجتمع كمجتمع للأمم لننعم خطة تنمية جديدة ستوجه جهودنا الإنمائية خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. يأتي مؤتمر القمة التاريخي هذا تنويجا لأشهر من الجهود الدؤوبة والتزام لم يسبق له مثيل من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لصياغة خطة تنمية عالمية وشاملة للجميع وتحويلية.

وأود أن أثني على معالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجيتنا، على قيادته والإنجازات التي حققها بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وإني أشكر الجمعية العامة على دعم أوغندا في الاضطلاع بتلك المسؤولية. وأود أيضا أن أهني وأعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة في

المائة من سكان العالم لديهم الآن إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب. ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفض بأكثر من النصف. هذه ليست مجرد أرقام. فوراء كل رقم منها، نعلم أن حياة الملايين من الأطفال تحسنت، لذا فقد قطعنا بالفعل شوطا بعيدا.

إن الأهداف الإنمائية للألفية أظهرت لنا أنها تؤدي إلى نتيجة، وأن العمل معا هو الطريق الصحيح إلى الأمام، ولكن العمل لم يتم إنجازه بعد. اليوم نبدأ رحلة جديدة، رحلة تبني على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير أيضا. إننا نجتمع اليوم لاعتماد أهداف التنمية المستدامة. واليوم لا يعمل كل واحد منا على إلزام بلده برؤى جديدة بعيدة النظر فحسب، بل وأيضا بأهداف هامة وواقعية جديدة وموعدها نهائي محدد.

والمطلوب منا توفير القيادة والتوجيه. ويجب التأكد من أن نفي بالتزاماتنا الراسخة والجماعية، وبإمكان أن يؤكد للجمعية أن الدانرك مستعدة للقيام بدورها. وسوف نستمر في بذل جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر، وهيئة فرص العمل اللائق، وزيادة النمو الاقتصادي المستدام. فمنذ عام ١٩٧٨، ما فتئنا كبذل نحقق الهدف الدولي المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بغية إيجاد حياة أفضل للجميع. وأحث بشدة المزيد من البلدان والكثير منها على الوفاء بهذا الهدف.

وتؤيد الدانرك بقوة الشراكات العامة - الخاصة العالمية التي تحفز الاستثمارات في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط. ونحن نسعى جاهدين لمكافحة الأمراض، مثل السرطان والسكري، من خلال تعزيز أنماط الحياة الصحية، وتوطيد أنظمتنا للرعاية الصحية، وتشجيع البحث العلمي. وإننا نعزز التكنولوجيا في مجالات الطاقة وتغير المناخ والبيئة مما يجعل بالإمكان تحقيق التحول الأخضر، بما في ذلك خارج بلدنا.

في الإطار الذي سيحل محل الإطار الحالي. وشمل الإطار أيضا التصنيع والقيمة المضافة وتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والصحة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة ستطبق على الصعيد العالمي، فإننا ندرك أيضا الظروف الوطنية والمستويات المختلفة من التنمية واحتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية.

إن اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره الحادة من الأولويات أيضا في الخطة الجديدة. وينبغي لنا مضاعفة جهودنا لتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا وطموح بشأن تغير المناخ في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر من شأنه تعزيز تحقيق التنمية المستدامة مع حماية كوكب الأرض في الوقت نفسه. كما تشدد الخطة الجديدة عن حق على الروابط الهامة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. علينا أن نكثف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وظهور التشدد والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا نبذ الأيديولوجيات التضييقية التي تتلاعب بالهوية عن طريق تشجيع طائفية الأديان والأقليات وتحجب المصالح المشروعة للشعب التي يوفرها الاستثمار والتجارة. وينبغي التعامل على وجه السرعة مع مسائل الهوية حينما تكون مشروعة.

ولا بد جميعا أن نفخر بما تم إنجازه حتى الآن بينما نستهل خطة التنمية الجديدة. إلا أن الخطوة التالية بالغة الأهمية هي كفالة تنفيذها بنجاح على أرض الواقع. وفي هذا السياق، فإن إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططنا الإنمائية الوطنية والإقليمية، وتعبئة الموارد المالية الكافية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات سيكون أمرا بالغ الأهمية. وعلينا أن نكفل التنفيذ الكامل للإطار الشامل لتمويل التنمية المستدامة، الذي اعتمدناه في برنامج عمل أديس أبابا، لدعم تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

دورها السبعين، سعادة السيد ماغتر ليكتوفت، الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على قيادتهما.

يبشر اليوم ببزوغ فجر حقبة جديدة في جهودنا الجماعية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين السبل المعيشة للشعوب في كل مكان، وتحويل الاقتصادات وحماية كوكبنا. نوجه معا رسالة قوية إلى الناس في كل قرية وكل مدينة وكل أمة في جميع أنحاء العالم بأننا ملتزمون باتخاذ خطوات جريئة من أجل تغيير حياتهم إلى الأفضل. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي سنعمدها اليوم خطة طموحة في نطاقها واتساعها. ويتم تناول الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة في أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. كما تشمل الخطة ترحيل الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد حققنا خلال السنوات الـ ١٥ الماضية إنجازات هامة من خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى الصعيد العالمي، انتشلنا أكثر من بليون شخص من براثن الفقر المدقع، وأدخلت تحسينات في إمكانية الحصول على التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتمكنا في أوغندا من خفض النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ في المائة اليوم. وحققنا أيضا تعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وواصلنا الحد من وفيات الأطفال والأمهات.

واتضح من تجربتنا أنه بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو مستدام لا بد لنا من التحول الاقتصادي والاجتماعي. ومما يثلج الصدر أنه تم تحديد أهداف التنمية المستدامة والمحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية، لا سيما الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعطاءها الأولوية على النحو الواجب

نجاحها سيتوقف على قدرتها على تقليص التفاوتات وتحسين حياة الفئات الأكثر ضعفاً بيننا، بما يشمل النساء، والأطفال، والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات.

وبعد أشهر من المفاوضات المكثفة والالتزام الثابت، معروض علينا خطة تشكّل فرصتنا الفضلى لتغيير عالمنا. لقد سمعنا أصوات أناس منتشرين في أرجاء العالم - من أطفال طموحين يطالبون بالحصول على تعليم نوعي إلى نساء شابات يسعين إلى رعاية صحية أفضل للأم؛ ومن القرى الريفية التي اجتاحت الجفاف أراضيها الزراعية، إلى الصيادين الساحليين في الدول الجزرية الصغيرة، الذين يخشون أن يختفي قريباً وجودهم كله بفعل مستويات البحر المرتفعة. وما برحنا نشهد تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا من أفريقيا والشرق الأوسط، الناجم جزئياً عن النزاع وفقدان الفرص الاقتصادية. وقد تتكلم هذه الأصوات لغات ولهجات عديدة، لكنّ رسالتها في النهاية هي ذاتها: نرجو أن تساعدونا لكي نعيش حياة أكثر سعادة وازدهاراً، بموازاة حماية الكوكب لأبنائنا وأحفادنا أيضاً.

وبعد اعتماد الخطة هذه، يتعين علينا جميعاً أن نأخذ التطلعات الإنمائية الواردة في هذه الوثيقة، ونحوها إلى واقع ميداني لصالح شعبنا ومجتمعاتنا المحلية وأمننا. والخطة ستوجد ازدهاراً شاملاً - مختلفاً عن الترتيبات السابقة التي وفّرت الازدهار للبعض، ولكن على حساب التطفل والبؤس والتخلف الإنمائي للآخرين.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد وصلنا إلى لحظة حاسمة في تاريخ البشرية. فقد طلبت منا شعوب العالم تسليط الضوء على مستقبل من الوعود والفرص. واستجابت الدول الأعضاء بمشروع خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (A/70/L.1). والخطة وعدٌ من القادة لجميع الشعوب في كل

ومن بين التحديات الرئيسية التي لا تزال تواجهها بلدان نامية عديدة إمكانية الحصول على التمويل طويل الأجل الميسور التكلفة لتنفيذ مشاريع البنى الأساسية الهامة. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري التعجيل بإنشاء وتشغيل المنتدى الجديد المقترح لسد الفجوة في البنى الأساسية وتكملة المبادرات القائمة والآليات المتعددة الأطراف لتسهيل الوصول إلى التمويل الطويل الأجل بأسعار ميسرة ومعقولة.

ولا بد من دعم شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي والتصدي للتحديات الرئيسية مثل البطالة. كما يجب علينا بذل المزيد من الجهد لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودعم مباشرة الأعمال الحرة، لا سيما للنساء والشباب، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال الخصخصة، يمكن لأقل البلدان نمواً أن تسهم أيضاً في تنمية هياكلها الأساسية. ولكي نستطيع بناء مؤسسات فعالة وشاملة وقابلة للمساءلة على جميع المستويات، علينا أن نضمن أن أصوات البلدان والأقاليم النامية مسموعة، وأنها تُعامل بصفتها شريكاً متساوية في صنع القرارات المتعددة الأطراف.

وعلى المستوى الدولي، نحتاج إلى إصلاح عاجل للأمم المتحدة - ولا سيما مجلس الأمن - ومؤسساتنا المتعددة الأطراف، لكي تجسّد الوقائع الجغرافية - السياسية الراهنة. وإننا بحاجة إلى شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية، يتم فيها الوفاء بجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها - بما يشمل ما يتعلق بالتنمية، والمعونة، والتجارة والاستثمارات الخارجية. ومع أنّ مشروع خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (A/70/L.1) يمثّل التطلعات الجماعية لكل الشعوب، فإنّ

مكان. وهو رؤية شاملة ومتكاملة وتحوّلية من أجل عالم أفضل. وخطة لصالح الشعوب، لإنهاء الفقر بجميع أشكاله. إنه خطة للكوكب، موطننا المشترك. خطة للازدهار والسلام والشاركة العامة. فهو يجسّد إلحاح العمل المناخي. وهو متأصل في المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الجميع. ويتعهد فوق كل شيء بأن لا يترك أحداً وراءه.

والاختبار الحقيقي للالتزام خطة عام ٢٠٣٠ سيكون هو تنفيذها. فنحن بحاجة إلى العمل من الجميع وفي كل مكان. وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هي مرشدنا. إنها قائمة أعمال يُراد تنفيذها للناس والكوكب، ومخطط للنجاح. ولتحقيق تلك الأهداف العالمية الجديدة، سنحتاج إلى مستوى رفيع من الالتزام السياسي من قِبَل الدول الأعضاء. كما سنحتاج إلى شراكة عالمية متجددة.

لقد أظهرت الأهداف الإنمائية للألفية (انظر القرار ٢/٥٥، الجزء الثالث) ما هو ممكن حين نعمل معاً. وقد أعطتنا خطة عمل أديس أبابا (انظر القرار ٣١٣/٦٩) إطاراً تمويلياً متيناً. فلنبن على هذه الأسس. ولكي نعمل بشكل أفضل، يجب أن يكون عملنا مختلفاً. وخطة عام ٢٠٣٠ تُرغمنا على النظر إلى خارج الحدود الوطنية والمصالح القصيرة الأمد، والعمل على نحو متضامن في الأمد الطويل. ولا يمكننا بعد الآن أن نتحمّل التفكير والعمل ببطء. ويتعين على المؤسسات أن تصبح ملائمة لمقصد جديد كبير. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بقوة بدعم الدول الأعضاء في هذا المسعى الجديد العظيم.

(تكلم بالفرنسية)

يجب أن ندخل هذه المرحلة الجديدة ببداية صحيحة. وإنني أطلب من جميع الحكومات أن تعتمد في باريس في كانون الأول/ديسمبر المقبل اتفاقاً متماسكاً وعالمياً بشأن المناخ. وتسعدي الإشارة إلى أن عدة بلدان تدمج فعلياً خطة عام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ولكن ما من

أحد يستطيع النجاح بمفرده. فيجب حشد جميع الأطراف المعنية، كما كان الحال لدى إعداد مشروع الخطة. فعلياً أن نعمل سوياً مع البرلمانات، والسلطات المحلية والمدن فضلاً عن المناطق الريفية. ويجب أن نحشد المؤسسات وقادتها. وأن نُشرك المجتمع المدني في سياساتنا، متيحين له إمكانية طلب المساءلة منّا. ويجب أن نُصغي للعلماء والأكاديميين. وعلينا أيضاً المشاركة في ثورة المعلومات. وفوق كل شيء، يجب أن نكسب على العمل - وأن نفعل ذلك فوراً.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل سبعين سنة، نهضت الأمم المتحدة من رماد الحرب. واتفقت الحكومات على ميثاق استشرافي مكرّس لنا "نحن شعوب الأمم المتحدة". ومشروع الخطة الذي تعتمدونه اليوم يمضي قدماً بأهداف ميثاق الأمم المتحدة. إنه يشمل تطلعات الشعوب في كل مكان إلى حياة من السلام والأمن والكرامة على كوكب صحي.

فلنتعهد اليوم بإضاءة المسار إلى تلك الرؤية التغيرية. وإنني أعوّل على قيادتكم والتزامكم القويين.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

عملاً بالقرار ٢٤٤/٦٩ المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٤، أعطي الكلمة الآن للسيد سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية.

السيد سليل شيتي (تكلم بالإنكليزية): أتكلم اليوم بالنيابة عن حركة العفو الدولية التي تضم أكثر من سبعة ملايين عضو وناشط، وأتكلم أيضاً باسم منظمات المجتمع المدني العديدة المستقلة المتواجدة في جميع أرجاء العالم.

أود في البداية أن أهنيء الدول الأعضاء على التقدم الباهر الذي شهده العالم من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، ولكننا

على ذلك، إذا لم تف الحكومات بوعودها، ينبغي أن يكون بوسع الناس محاسبتها من خلال آليات مستقلة. ولا يكفي بعد الآن أن تقول الحكومات بأنها شرعية لأنها كانت منتخبة أو لأن لديها ولاية. يجب أن تكون مساءلة أمام الشعب مباشرة، وعلى أساس مستمر.

ثالثاً، هناك اختبار عدم التمييز. فلنكن واضحين. أن لا نترك أحدا خلفنا يعني تحدي هياكل السلطة وإنفاذ حكم القانون. فعدم المساواة نتيجة مباشرة إلى حد كبير للتمييز والاستبعاد، وهذا التمييز يقوم على أساس نوع الجنس، والعرق، والمثلية، والدين أو وضع آخر. إن عدم المساواة نتيجة للإخفاق في حماية حقوق المهمشين، والشعوب الأصلية، والأقليات، والمهاجرين، والأشخاص المعوقين، والأطفال والمسنين.

رابعاً، هناك اختبار التماسك. نحن جميعاً نعرف البلدان التي أبلت بلاء حسناً فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ولكن عندما يكون سخط إزاء الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان يؤدي ذلك إلى ثورات. لماذا الأمر كذلك؟ لأن حياة الشعوب ليست مقسمة إلى تنمية، وبيئة، وسلم وحقوق إنسان، بل البيروقراطيات فقط المقسمة هكذا. لذلك فإن التماسك والثبات جوهريان.

لا يمكننا الادعاء بدعم التنمية المستدامة عندما نكون مترددين في تخفيض درجة استهلاك الأغنياء أو نقل التكنولوجيا. ولا يمكننا أن نعظ بشأن حقوق الإنسان بينما نستخدم أدوات الرقابة الجماعية على الناس. ولا يمكننا أن نحاضر عن السلم، بينما نحن أكبر المصنعين للأسلحة في العالم. ولا يمكننا أن نسمح للشركات باستغلال الثغرات المالية والضريبية، بينما نكافح الفساد. ولا يمكننا اعتماد أهداف التنمية المستدامة باسم التنمية وفي الوقت نفسه نهاجم المحتجين والمعارضين

نسمع بصورة متزايدة السؤال التالي: هل تدور رحى عالمنا خارج محورها؟ قد يبدو أن الحال على هذا المنوال. فمئات الملايين من الناس لا يزالون يعيشون في فاقة. بل إن الكثير جدا من الناس، وخاصة النساء والفتيات اللائي يعانين بصورة منتظمة من العنف والعديد من انتهاكات حقوق الإنسان. إن عدم المساواة بين البشر والإجحاف، والتدمير البيئي والفساد كلها خليط من السموم. وهناك تدني في مستوى الثقة بالحكومات والشركات الكبيرة، وإن الشباب في جميع أرجاء العالم يهّبون حالياً محتجين على ذلك.

إن الصراعات المروعة تدمر مجتمعات وبلدان، وتفاقم أكبر أزمة لاجئين على صعيد العالم منذ الحرب العالمية الثانية. تلخص تلك الحالة القصة المروعة للطفل آلان كردي ذي الثلاث سنوات، وهي قصة تنفطر لها القلوب، حيث أن دفع أمواج البحر بجسده إلى الشاطئ صدم العالم. لا يمكننا أن نخفي حقيقة العالم الذي نعيشه. وفي نهاية المطاف فإن العالم الذي ننشده موجود، بيد أن الأهداف الجديدة تمثل تطلعات الشعوب وحقوقها، ولا بد من إعمال تلك الحقوق ويمكن إعمالها.

لذلك اقترح أربعة اختبارات لتحقيق الأهداف ولإثبات أن المتشككين على خطأ:

أولاً، هناك اختبار الملكية. والعنصر الرئيسي للنجاح يتمثل في شمول الفقراء والمهمشين في اتخاذ القرارات الرئيسية في كل مرحلة. ولا بد من ردف الأهداف بصورة كافية ودمجها في خطط وميزانيات وطنية ومحلية، ولا بد من تنفيذها وفقاً لالتزامات حقوق الإنسان القائمة في الدولة.

ثانياً، هناك اختبار المساواة، يجب أن يعرف الناس بالضبط ما قطعتة الحكومات من وعود، وما أوفت به من تلك الوعود، أي الحق في الحصول على المعلومات. وعلاوة

أساس أن لدينا حدا زمنيا لا يتجاوز خمس دقائق لكل بيان. وفي ضوء هذا الإطار الزمني المتاح، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة ليتسنى توفير خدمات الترجمة الشفوية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست على النحو السليم.

وبغية مساعدة المتكلمين على إدارة وقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. وأود أن أناشد جميع المتكلمين التعاون في التقيد بالحدود الزمنية لبياناتهم، حتى يتسنى لجميع أولئك المسجلة أسماؤهم على قائمة المتكلمين جلسة ما الإدلاء ببياناتهم خلال تلك الجلسة.

وأخيرا، وبغية تجنب تعطيل المتكلم التالي، أود أن أطلب تعاون الممثلين بأن يبقوا في مقاعدهم بعد الإدلاء بأي بيان.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كرواتيا.

اصطحبت السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، إلى المنصة.

الرئيسة غرابار - كيتاروفيتش (تكلمت بالإنكليزية):

إنه مما يشرفني وأعتز به أن أكون أول المتكلمين العديدين الذين سيؤذنون خلال الأيام الثلاثة المقبلة بانتهاء أعمالنا التحضيرية الجبارة بخصوص أهداف التنمية المستدامة. إن اجتماعنا - وهو أحد أكبر الاجتماعات على الإطلاق في تاريخ العلاقات الدولية - سيكون أيضا بمثابة بداية تاريخية ومعلما بارزا للبشرية.

فأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المعروضة علينا ليست مجرد فصل آخر في إجراءات الأمم المتحدة البيروقراطية. وهي ليست مجرد مجلد آخر في محفوظات المنظمة التي لا نهاية لها. إنها تشكل المخطط الإرشادي لتنميتنا على مدار السنوات الخمس عشرة المقبلة وما بعدها - فهي إطار وأداة لمستقبل أفضل. إن "تحويل عالمنا" ليست مجرد عبارة: إنها التزام بالنسبة لنا جميعا.

سلميا ونعتقلهم. ولا يمكننا أن نطلق تلك الأهداف وبالمقابل ننكر على اللاحقين الطريق الآمن والشرعي والعيش بكرامة.

إن أهداف التنمية المستدامة تمثل بوصلة الوظائف الكريمة، والعدالة والإنسانية. وبوصفنا مجتمعا مدنيا، سوف نقف إلى جانب الفقراء والمهمشين بأي تكلفة كانت، وسنخضع الحكومات والأعمال التجارية للمساءلة.

بالأمس، أي ما كان الليلة الماضية في نيويورك ولكن كان بالأمس في أجزاء عديدة من العالم، قام آلاف الناس بمسيرة من أجل الأهداف التي تنير السبيل. وطالبوا بقيادة شرعية من الدول الأعضاء - قيادة تقترون بالزاهة وقيادة نابعة من القلب. أعرف أن الدول الأعضاء قادرة على الوفاء بآمالهم.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شيتي على بيانه.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/70/L.1 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

في ذلك الصدد، أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى مذكرة الأمانة العامة فيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/70/391. ووفقا لذلك، سوف تنظر اللجنة الخامسة، خلال الجزء الرئيسي من الدورة، في التقديرات المنقحة الناشئة من مشروع القرار.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/70/L.1؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.1 (القرار ١/٧٠).

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا للقرار ٦٩/٢٤٤ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فقد أعدت قائمة المتكلمين على

لا يكتفون بالحديث عن التغيير، ولكنهم يحدثون هذا التغيير. ولا يكفي مجرد الاستمرار في المجاهرة برفض المشاكل المرئية والواضحة. ولا يكفي أن نكون على وعي بالمستقبل أو أن نعد رؤية له. وعوضاً عن ذلك، فإن ما نحتاج إليه هو أشخاص قادرون على الإنجاز.

إننا نواجه باستمرار مشاكل معروفة جيداً، وهي مشاكل ما فتئنا نتصدى لها منذ سنوات عديدة وبنجاح محدود، وتحديات جديدة لم يتمكن من التنبؤ بها قبل وقت ليس بالبعيد سوى القليلين. وقد وجدت كرواتيا، على سبيل المثال، نفسها فجأة في خضم أزمة مهاجرين نشأت بعيداً عن حدودنا. ومع أننا لسنا نقطة المقصد النهائي، فإن مد المهاجرين يترك مع ذلك أثراً عميقاً في بلدي ومنطقة جنوب شرق أوروبا. وسأتكلم بالتفصيل عن ذلك في الأسبوع المقبل - خلال المناقشة العامة - ولكنني أستخدمه اليوم كمثال جلي على مدى ما صار عليه العالم من ترابط واعتماد متبادل.

إن عالمنا ليس ملكية خاصة لنا. فنحن يجب أن نسلّمه لأطفالنا، والآن، ما الذي نتركه لهم؟ ولذلك، يتعين علينا التعامل مع جميع الأهداف الـ ١٧ على نحو سريع ومتسق وتصميم وحساس. فما يمكن أن نخسره هو أكبر مما يمكننا أن نعوضه على الإطلاق

في أديس أبابا، توصلنا إلى اتفاق رائد بشأن كيفية توليد التمويل من أجل التنمية المستدامة. وكانت تلك الخطوة الأولى، وبنهاية هذا الأسبوع، سنقطع خطوة أخرى، ولكن عملنا أبعد ما يكون عن الإنجاز. والمعلم التالي الذي ينتظرنا هو مؤتمر الأطراف في باريس. وعندها فحسب - ومع اختتام مؤتمر قمة المناخ بنجاح، ستمكن من القول بأننا وضعنا حقاً في عام ٢٠١٥ الإطار لأهداف التنمية المستدامة.

ولم تكن هناك بداية أفضل لهذا اليوم من الاستماع إلى الخطاب الملهم الذي ألقه قداسة البابا فرانسيس في وقت سابق

وأود أن أعرب عن امتنان كرواتيا للأمين العام بان كي - مون ولرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، سام كوتيسا، على جهودهما الاستثنائية وقيادتهما في العملية التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والفضل في ذلك الإنجاز الرائع يرجع إلى العديد من الأشخاص الذين عملوا بجهد، ولكنه يرجع في المقام الأول إلى الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة التي عملت معاً بلا كلل وتوصلت إلى توافق آراء غير مسبوق بشأن أهداف ووسائل تنميتها في المستقبل.

ربما يقول البعض إن لدينا الكثير جداً من الأهداف والغايات. ولا بد أن أختلف مع ذلك حيث أن القرار ١/٧٠ ينص على أنها مجموعة من الأهداف والغايات "البعيدة المدى التي تركز على الناس". ويعني ذلك ألا يتخلف أحد عن الركب. لا البلدان غير الساحلية ولا الدول الجزرية الصغيرة، المعرضة على نحو خطير لمخاطر تغير المناخ، ولا أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المياه، ولا أولئك الذين لديهم أكثر من اللازم منها، لا المحيطات ولا قمم الجبال؛ ولا أولئك الذين يقيمون في محيط خط الاستواء، ولا أولئك الذين يعيشون في أجزاء الكوكب المغطاة بالثلوج. إننا جميعاً في قارب واحد: البلدان المتقدمة النمو والمتخلفة النمو؛ والبلدان المقدمة والمتلقية للمساعدة؛ والشمال والجنوب؛ والدول الكبيرة والصغيرة.

إن عام ٢٠١٥ هو نقطة التحول في تاريخ تنميتنا، حيث ننوه بالإنجازات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية ونرسم الطريق للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وعلينا أن نتوخى الصراحة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية - فقد تم عمل الكثير ولكن جميع الأهداف لم تتحقق حتى الآن. وينبغي أن يكون ذلك إنذاراً ودرساً للمستقبل. فطموحاتنا يجب أن يواكبها تصميمنا وقدرتنا على الإنجاز. واليوم، نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة حقيقية. ونحن بحاجة إلى أشخاص

أخرى جديدة. وأود أيضا أن أشكر الرئيس موسيفيني ورئيس الوزراء راسموسن على رئاسة هذا الحدث التاريخي.

لقد أهتمنا الأهداف الإنمائية للألفية على مدار ١٥ عاما في سعينا لتحقيق التنمية. وتم إحراز تقدم كبير في تحقيق جميع الأهداف. وساعدت الجهود العالمية في انتشار أكثر من بليون شخص من براثن الفقر المدقع. ولوضع الأمور في منظورها الصحيح، فإن ذلك يعني ٢٠٠ ضعف عدد سكان بلدي، فنلندا أو ٢٧ ضعفا عدد سكان أوغندا.

إن لدى أكثر من بليون شخص اليوم فرصا أفضل مما كان عليه الحال قبل ١٥ عاما فقط. واليوم، يمكن لعدد من الفتيات يزيد على أي وقت مضى الذهاب إلى المدارس. كما تم إحراز تقدم في مكافحة الجوع وعدم المساواة. إن هذا العمل مستمر. ومن المهم أيضا أن الأهداف الإنمائية للألفية أعطت دفعة لحدوث تقدم في مناطق كانت تفتقر إلى ذلك، لا سيما في أفريقيا، والتي سجلت مستويات غير مسبقة على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

ولم يكن تحقيق هذا التقدم سهلا أو من دون انتكاسات. حيث أنه لم يتسن بلوغ جميع الأهداف. وفي حين تم إحراز تقدم فيما يتعلق بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم كان أكبر في بعض الحالات مقارنة بغيرها. ويتضح أن عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة هما من بين التحديات المستعصية. وقد اهتز التقدم الواسع المحرز في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. وهذا أحد التحديات التي يجب أن نأخذها على محمل الجد. إن الاستثمار في المساواة بين الجنسين يشكل سبيلا مباشرا للحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل للجميع والازدهار. وأي خطة طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق المرأة يجب أن يقابلها توفير موارد طموحة. ولا يمكننا ببساطة حل مشاكل العالم مع حرماننا لنصف السكان من المناصب القيادية وإخضاعهم للنصف

من هذا الصباح، وليس ثمة طريقة أفضل نتوج بها قمتنا من أن نصيغ التزاما بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وأؤكد لكم أن كرواتيا ستضطلع بدورها.

وأود أن أختتم كلامي بالتشديد على الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين. ويتمثل أحد الأمثلة على تحقيق هذا الهدف المحوري في مجرد كون المتكلم الأول في مناقشتنا التاريخية هذه امرأة. وأعد "مالالا" بأن ينال كل طفل الحق في التعليم.

إنني أريد أن يستمر هذا الحوار العالمي، ولكن لا يكفي أن نجتمع هنا مرة في السنة وحسب وأن نواصل الوفاء بالتزاماتنا بمبادرات الأمم المتحدة والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ويجب علينا أن نأخذ على عاتقنا مهمة التصدي للمشاكل التي هي من صنع الإنسان، وبالتالي يتوجب علينا حلها. ومن دون القيادة، لا سبيل إلى ضمان ترسخ أي شيء أو استدامته. وأي شيء أقل من ذلك لا يكفي.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة وزراء جمهورية كرواتيا على بياها.

اصطحبت السيدة كوليندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى المنصة.

الرئيس نينستو (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب هذه الجلسة العامة الافتتاحية لمؤتمر القمة، التي اتخذت للتو القرار ١/٧٠، الذي يتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أن أشكر الأمين العام على عمله الدؤوب فيما يخص دعم تحقيق الأهداف السابقة ووضع

اصطُحِب السيد قربان قولي بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان، إلى المنصة.

الرئيس بيردي محمدوف (تكلم باللغة التركمانية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): ينعقد مؤتمر القمة هذا بشأن التنمية المستدامة خلال العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، مما يضفي عليه أهمية خاصة. وقد مر ١٥ عاما على وضع زعماء العالم، للمرة الأولى، الخطة الدولية في مجال التنمية وعلى إنشائهم لآلية دولية للتفاعل تهدف إلى حل المسائل الأكثر إلحاحا في العصر الحديث.

وبوسعنا اليوم، أن نقول بكل ثقة إن الإنجاز الذي تحقق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سيكون بمثابة قاعدة صلبة لعملنا المشترك خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا بلوغ الأهداف التي لم تتحقق بالكامل بعد. وفي هذا السياق، يحتاج المجتمع الدولي إلى استراتيجية عالمية جديدة، تقوم على أساس حقائق عصرنا وتكون موجهة نحو الآفاق الطويلة الأجل. وفي الواقع، تشكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي قدمت لاعتمادها في مؤتمر القمة هذا، استراتيجية من هذا القبيل. إن تركمانستان تؤيد تماما القرار ١/٧٠ وتؤيد اتخاذه.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتضمن ١٧ هدفا عاما و ١٦٩ هدفا فرعيا، تجسد النهج الرئيسية لإيجاد حلول للتحديات الإنمائية التي تواجه البشرية اليوم. وتتجلى ميزتها الرئيسية في التصميم الواضح للمجتمع الدولي على تحقيق التنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومعقدة بجميع مكوناتها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالنظر إلى العوامل المذكورة أعلاه، فإنني مقتنع بأن العمل الدقيق والمتضافر للمجتمع الدولي فيما يخص تنفيذ المكون الاقتصادي للتنمية المستدامة سيسهل، من نواح عدة،

الآخر. ولتحقيق ذلك الهدف، فإننا بحاجة إلى تغيير الطريقة التي نعمل ونفكر بها.

ويتمثل عامل حاسم آخر، عدا مسألة المساواة بين الجنسين، لا نستطيع إغفاله أو التغلب عليه في الاستدامة البيئية. وبينما نتناول مسألة تغير المناخ والصحة، تتطلب مسألة توفير الغذاء والمياه مراقبة عالمية منسقة ووضع نماذج لعدة عوامل: اجتماعية واقتصادية وبيئية. ويتطلب ذلك أيضا إبرام اتفاق طموح بشأن المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وستمثل القرارات التي ستتخذ في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أفضل فرصة أخيرة في العالم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن خفض انبعاثات الكربون. فتغير المناخ يؤثر على سبل عيش مئات الملايين من الناس. وما الهجرات التي نراها إلى أوروبا في خريف هذا العام سوى مقدمة محزنة لما سيحدث في المستقبل، إذا فشلنا في تحقيق الاستدامة البيئية.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي اتفاق عالمي، نشارك فيه جميعا بلا استثناء، وبالتالي فإننا مسؤولون عن ضمان نجاحه. وليس هناك مجال للمنازعات أو الفشل، فلا بد أن ننجح. والبديل ببساطة مكلف للغاية من حيث المعاناة الإنسانية والبؤس المفرطين. ونستطيع أن نختار ما إذا كان إرثنا سيكون مصدر أمل أم يأس. ولا يزال الأمر متروكا لنا لاتخاذ قرار.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية فنلندا على بيانه.

اصطُحِب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس تركمانستان.

وتحتل المشاكل المتعلقة بكفالة أسلوب حياة صحي مكانة بالغة الأهمية ضمن المسائل الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، فإن بناء شراكات أوثق بين الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى سيصير هو الأساس لتحقيق نتائج أفضل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال الدولي الجديد ضمن أولوياته القصوى المسائل المتعلقة بالتعليم الشامل والعاقل والجيد. ولدنيا قناعة راسخة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز بفعالية عملية التنفيذ بإجراء حوار دولي واسع النطاق، وإطلاق برامج وطنية وإقليمية وعالمية جديدة في مجال التعليم. وتركمانستان مستعدة، بالتعاون الوثيق مع هياكل الأمم المتحدة المناسبة، لإقامة التعاون الفعال والبناء في مجال التعليم. ونحن نعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو واليونيسيف شركاءنا الرئيسيين.

وتشكل المساواة بين الجنسين العنصر الأساسي لاستراتيجية التنمية العالمية. لقد حددنا لأنفسنا هدف ساميا، وهو تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وتحقيق هذا الهدف واجبا المشترك ومسؤوليتنا المشتركة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام السيد بان كي - مون إلى عقد مؤتمر قمة لقادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

وباعتماد أهداف التنمية المستدامة باعتبارها برنامجا لجهودنا المشتركة للسنوات الـ ١٥ المقبلة، فإننا ندرك أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول وشعوب هذا الكوكب لا يمكن أن تتحقق بدون حل المشاكل المتعلقة بتغير المناخ والبيئة. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام الرامية إلى إيجاد تدابير فعالة للحد من المخاطر البيئية العالمية. وقد أسهمت مؤتمرات قمة الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية التي عقدت خلال السنوات القليلة

بلوغ أهداف الخطة الجديدة، مثل وصول الجميع إلى إمدادات الطاقة الرخيصة والموثوقة والعصرية، وتحقيق نمو اقتصادي مستقر، والعمالة الكاملة، وإنشاء بنية تحتية مرنة، وتشجيع الابتكار.

وجميع هذه الأمور ستمكننا في نهاية المطاف من إيجاد نماذج مستدامة للإنتاج والاستهلاك والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها. وما من شك في أن تحقيق تلك الأهداف يرتبط بزيادة تحسين آلية الشراكة القائمة.

وفي ذلك السياق، أعتقد أنه من المستصوب أن ننظر، في أحد الاجتماعات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إمكانية إنشاء آلية تنسيق عالمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتركمانستان مستعدة لتقديم مقترحات محددة مناسبة. كما أعتقد أنه في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية الجديدة، سيكون من المناسب تنشيط عمل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وتتمثل إحدى السمات الرئيسية لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ في توجيهها الاجتماعي القوي. ولا عجب في أن تكون المسائل الاجتماعية على رأس أهداف التنمية المستدامة. وتنفيذها العملي يرتبط بتعزيز فعالية العمل الفني والمحدد الأهداف الذي تقوم به الدول الأعضاء، فضلا عن الهياكل الدولية المسؤولة مباشرة عن تحقيق الأهداف العالمية. وبالتالي، سيكون من الضروري مواءمة الإجراءات المشتركة للبلدان مع عمل كيانات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي من أجل تحقيق أهداف القضاء على الفقر ومكافحة الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وفي ذلك السياق، نقترح أن تنظر الدورة السبعين للجمعية العامة في إمكانية عقد منتدى رفيع المستوى بشأن الأغذية. ونعرب عن استعدادنا للعمل مع جميع الأطراف المهتمة تحقيقا لتلك الغاية.

ويعقد في مدينة عشق آباد، عاصمة تركمانستان، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر منتدى دولي مكرس لقضايا الحياد والسلام والتنمية. واسمحوا لي أن أجدد الدعوة من على هذا المنبر الرفيع إلى رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لزيارة بلدنا خلال تلك الفترة والمشاركة في الاحتفالات بالحياد الدائم لتركمانستان.

ختاماً، أود أن أؤكد بصورة خاصة أن تركمانستان مستمرة في بلورة تعاون دولي وثيق من أجل إعلاء المثل العليا للسلام والعدل وتحقيق أهداف منظمة الأمم المتحدة ومقاصدها.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس تركمانستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر الأعضاء، كزملاء وممثلين موقرين، أنه وفقاً للقرار ٦٩/٢٤٤ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فقد وضعت قائمة المتكلمين على أساس ألا تتجاوز مدة البيانات خمس دقائق.

اصطحب السيد غوربانغولي بيرديمو حامدوف، رئيس تركمانستان، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أعزز بيان الرئيس المشارك الذي أدلى به للتو بشأن حكم الدقائق الخمس بغية إتاحة الفرصة لجميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة. ليست لدينا جزاءات. وهذه التذكرة والتنويهات هي وسيلتنا للتنفيذ.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا. اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس كولومبيا، إلى المنصة.

الماضية إسهاما كبيرا في حل المشاكل المتعلقة بحماية البيئة في العالم.

وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، سيتعين علينا اعتماد قرارات هامة ستكون لها آثار كبيرة على العالم بأسره في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في باريس. وتركمانستان على استعداد لدعم التوقيع على اتفاق دولي بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ، وستعزز بفعالية هذه الفكرة خلال الفترة المتبقية قبل عقد المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن بلدي عرض رسميا مفهومه فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة، وقدم عددا من المقترحات المحددة في مختلف المؤتمرات.

ومن بين تلك المبادرات، إنشاء مركز دول آسيا الوسطى الإقليمي لتغير المناخ، بالتعاون مع الأمم المتحدة. والتزاما من تركمانستان بتنفيذ هذه الفكرة، فإنها على استعداد للقيام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بخطوات في عام ٢٠١٦ صوب إنشاء هذا المركز في عشق آباد.

إن عام ٢٠١٥ عام خاص في تركمانستان وفي حياة شعبها. ففي هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ٨٠/٥٠ ألف بشأن الاعتراف الدولي بالحياد الدائم لتركمانستان.

وقد برهنت الفترة الماضية بكل وضوح على فعالية السياسة الخارجية القائمة على الحياد التي ينتهجها بلدنا وتوافقها مع مصالح المجتمع الدولي الطويلة الأجل. وهذا ما تؤكد حقيقته أنه، في ٣ حزيران/يونيه، اتخذت الجمعية العامة قراراً جديداً (القرار ٦٩/٢٨٥) يكرس الحياد الدائم لتركمانستان. وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أعرب، باسم شعب تركمانستان، عن عميق امتناني لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعمها الثابت والراسخ لوضع الحياد الذي يلتزم به بلدنا.

نوعية الحياة للكولومبيين الأكثر ضعفاً. واليوم، ولأول مرة في كولومبيا، فإن الكولومبيين الذين يشكلون جزءاً من الطبقة الوسطى باتوا أكثر ممن يعيشون في فقر. فقد

انخفض الفقر على أساس الدخل خلال السنوات الخمس الماضية حوالي ١٢ نقطة مئوية، وهو ما يمثل انخفاض عدد الكولومبيين الذين يعيشون في فقر بواقع ٤,٤ مليون كولومبي، مما جعلنا إحدى بلدان أمريكا اللاتينية التي انخفض الفقر فيها إلى أقصى درجة في السنوات الأخيرة. وحدث شيء مشابه لذلك فيما يتعلق بالفقر المدقع، حيث تمكن أكثر من ٢,٥ مليون شخص من التغلب على تلك الحالة. وثمة إنجاز آخر بالغ الأهمية يتمثل فيما نحرزه من تقدم في الحد من عدم المساواة.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه، بالطبع. ولذلك، فإن التحدي الذي يواجهنا الآن يتمثل في زيادة تلك الإنجازات وجعلها غير قابلة للانتكاس.

وفي بلدنا، فقد وضعنا نصب أعيننا هدف القضاء على الفقر المدقع في غضون عقد، أي بحلول عام ٢٠٢٥. بالإضافة إلى تحقيق مستويات متميزة في التعليم وضمان أن يتسنى لكل أطفالنا الحصول على قسط من التعليم.

وكل تلك الأعمال ستنفذ في إطار استراتيجية شاملة للنمو الأخضر. والتزامنا بمكافحة تغير المناخ ينبثق من حقيقتين: الحقيقة الأولى أن بلدنا هو ثاني أكبر بلدان التنوع البيولوجي في العالم بحساب الكيلومترات المربعة، ولكن، في الوقت نفسه، فإننا نكون في غاية الضعف إزاء آثار تغير المناخ التي تضربنا بشدة على نحو خاص.

وخطتنا للتنمية على مدى السنوات الأربع المقبلة - وربما كنا أول بلد يتخذ تلك الخطوة - صممت بهدف إنجاز أهداف التنمية المستدامة، كخطوة أولى نحو القضاء على الفقر بلا رجعة، ونحو تنمية تحسن حالة الإنسان وتحافظ على البيئة.

السيد سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أشارك، نيابة عن الشعب الكولومبي، في القمة هذه التي نعقدها لكي نؤكد باقتناع وحسم راسخين على التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) والأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي تتضمنها.

وقبل بضع سنوات، وتوخياً لاستمرارية الأهداف الإنمائية للألفية، اقترحت كولومبيا بعض الأهداف التي من شأنها أن تدمج بصورة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويسعدني أن أعلن أن هذا الاقتراح قد أقر في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأصبح يمثل أبرز نتائج المؤتمر.

وعليه، فقد غدونا جزءاً من الفريق العامل المفتوح العضوية للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وكان وزير خارجيتنا عضواً في الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكولومبيا اليوم جزء من الفريق المشترك بين الوكالات وفريق الخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة.

وبلدي يشيد بتلك الأهداف ويرحب بها لأننا ندرك أن تلك هي الظروف الضرورية لبناء السلام، وبالتالي، فإن السلام في كولومبيا سيحقق عوائد لا يمكن تصورها، وتحديدًا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ستكون هذه حلقة حميدة.

وفي غضون السنوات الخمس عشرة القادمة، لا بد أن تتغلب كل بلدان العالم المتحدة على تحدياتنا الرئيسية الثلاثة: القضاء على الفقر بكل أبعاده، ومكافحة عدم المساواة والظلم، ومعالجة تغير المناخ.

لقد وجهتنا الأهداف الإنمائية للألفية صوب حاضر أكثر إنصافاً، وفي بلدي، أحرزنا تقدماً كبيراً تحلى في تحسين

الرئيس السيسي: اسمحوا لي، في البداية، أن أنقل إليكم من شعب مصر العظيم، كل التحية وكل التقدير وكل الاحترام. هذا الشعب الذي تحرك لمواجهة وتغيير أفكار متشددة مثل التي عانت منها ملالا يوسف زاي وغيرها، وسنغيرها.

كما أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه القمة الهامة وأثنى الجهد القيم الذي بذلناه جميعاً على مدار أعوام ثلاثة من أجل صياغة أجندة تنمية دولية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها (القرار ١/٧٠)، والتي حددنا فيها أهدافاً غير مسبقة للحد من الفقر والقضاء على الجوع وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير المستوى المناسب من الرعاية الصحية والتعليم للجميع.

لقد شهدت الفترة الأخيرة حراكاً دولياً مكثفاً بغرض إيجاد مناخ مناسب للتنمية المستدامة للجميع، تسارعت وتيرته هذا العام، وتبلورت ملامحه في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في أديس أبابا في تموز/يوليه، وصولاً إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المطروحة أمامنا اليوم.

وأؤكد، في هذا الصدد، على أهمية مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التنمية المنشودة، لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تعود بالنفع على الجميع، وفي المقام الأول المرأة، التي تثبت التجارب يوماً تلو الأخرى محورية دورها في شتى مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن إدراكها العميق للمسؤولية ومسارعتها لتلبية نداء وطنها.

لقد شاركت مصر بفعالية في جميع مراحل صياغة خطة التنمية. وكانت لنا رؤية واضحة دفعنا بها بقوة، مفادها أن أي جهد دولي لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حيز السياسات التنموية للدول النامية وسيادتها في تبني البرامج الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التي تناسب أولويات التنمية. بما يراعي خصائص كل منطقة واحتياجاتها.

وأقول إنها "خطوة أولى" لأن ما نصبو إليه هو أن تنفذ حكومتنا تلك الخطة وأن تبني عليها وأن تقرها الحكومات في المستقبل أيضاً.

لقد أنشأنا في كولومبيا بالفعل لجنة مؤسسية مشتركة، بمشاركة ممثلين للمناطق والمجتمع المدني والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية، بغية تنسيق تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، وتصميم أساليب العمل والتقييم والقياس والمتابعة، فإن كنا نريد اتخاذ قرارات صائبة، لا بد أن تكون لدينا مؤشرات موثوقة بما تبين لنا أين نحن وكيف يمكن أن نتحرك إلى الأمام وأين يكمن تحلفنا.

كما وافقت كولومبيا على المشاركة في الفريق الرفيع المستوى من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة.

نحن ندرك تماماً أن الغد ليس أمراً من أمور المستقبل، إنما نبنيه اليوم. بما نبذل من جهود الآن. ولهذا السبب فإنه مما يمنحنا الأمل أن الأمم المتحدة، في عامها السبعين، اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي لا نحدد فيها الالتزامات فحسب بل ونلتزم بها التزاماً تاماً. علينا جميعاً الإسهام فيها؛ علينا جميعاً أن نعمل ونحدث تحولاً عميقاً في بلداننا. تؤكد كولومبيا اليوم استجابتها لهذه الدعوة من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر إنسانية.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية مصر العربية.

اصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى المنصة.

وأهمها الإرهاب، الذي بات ظاهرة عالمية لا تعاني منها منطقتنا العربية فحسب، بل والكثير من بلدان العالم. فالشعب المصري، في مسيرته من أجل البناء والتعمير، يواجه أخطر فكر إرهابي ومتطرف. ويتصدى بقوة وعزم لمن يريد تدمير التنمية أو يعيث بتطاعته نحو حياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقا.

وختاما، لطالما كانت التنمية حقا تاريخيا لجميع الدول. وقد أصبحت ممارسة هذا الحق اليوم ضرورة حتمية لتعيش الجميع معا. وهو ما يتطلب تقديم الدعم اللازم إلى الدول النامية في مسيرتها لتحقيق التنمية والعيش الكريم لشعوبها.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية مصر العربية على بيانه.

اصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، من المنصة.

الرئيس موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): إننا مجتمعون معا في هذا اللقاء الخاص الذي يحضره زعماء العالم لنعتمد مجموعة من الأهداف والمرامي العالمية الشاملة والبعيدة الأثر التي تتمحور حول الانسان وتُعرف مجتمعة بأهداف التنمية المستدامة، والتي ستضمني بالبشرية قدما في رحلة المسعى العالمي لتحقيق التنمية التي صيغت أهدافها قبل ١٥ عاما بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية. ومعرض علينا اليوم ١٧ هدفا من هذه الأهداف،

إن الحق في التنمية وتوفير سبل الحياة الكريمة كانت نصب أعين الشعب المصري حينما نهض لصياغة مستقبله. ومن أجل ذلك، أطلقنا في آذار/مارس من العام الحالي استراتيجية التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز رأس المال البشري. كما تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل العيش الكريم للمواطن المصري.

كما جاء إطلاق تلك الاستراتيجية متزامنا مع المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي عقدناه في آذار/مارس، لدعم وتنمية الاقتصاد المصري بمشاركة دولية واسعة النطاق من الحكومات والقطاع الخاص. وقد كان النجاح الكبير للمؤتمر دليلا إضافيا على إيمان المجتمع الدولي بأن استقرار مصر يعد استقرارا لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وفي ذات السياق، وإدراكا لدور مصر المحوري، قمنا في الشهر الماضي بافتتاح قناة السويس الجديدة، تنويجا لجهود شعب مصر العظيم، الذي تمكن في عام واحد، ليس من أن يحفر مجرى ملاحيا عالميا فحسب، بل ودشن بذلك مشروعا تنمويا عملاقا ومكونا رئيسيا في خطة التنمية الجديدة، وبما يسهم في جعل مصر مركزا إقليميا ودوليا للتجارة والاستثمار.

بقدر الأمل الذي يغمرنا ونحن نجتمع لاعتماد خطة طموحة تضع أهداف المجتمع الدولي نحو التنمية على مسار مستدام، يساورنا القلق من عدم تناسب الأدوات المتاحة لتنفيذ الخطة مع مستوى الطموح المأمول وحجم التحديات القائمة. فالاختلاف في القدرات والتباين في مستويات التنمية يفرض تفاوتات في الأعباء والالتزامات بين أعضاء المجتمع الدولي. وهي مسؤولية التاريخية تقع على عاتق من يمتلك الإمكانات تجاه من يفتقر إليها.

وإضافة إلى ذلك، على المجتمع الدولي أن يتعامل بفعالية مع التحديات الأخرى التي تعرقل تحقيق التنمية المستدامة،

بأن يعيشوا حياة من الفقر المدقع. والواضح أن النموذج الحالي للرأسمالية العالمية الضارة والمدمرة للبيئة يحتاج إلى إعادة هيكلة جوهرية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي لن تتحقق أيضا إذا حدث فشل في إحراز الهدف ١٧ من هذه الأهداف، الذي يقضي بتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وبلدي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، على غرار جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، يتصف بضعف خاص أمام الآثار الضارة لتغير المناخ. والفقر في جميع أنحاء العالم يعانون أشد المعاناة من تسارع الاحترار العالمي بشكل جنوني. وبالنسبة إلينا في سانت فنسنت وجزر غرينادين، تمثل هذه المسألة قضية بقاء لنا على قيد الحياة؛ مع أننا لا نساهم بشيء في هذا الخطر الداهم.

وعلى مدى السنوات السبع عشرة الماضية، أحرزت سانت فنسنت وجزر غرينادين تقدما هائلا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، وكفالة استدامة البيئة. ونحن نلتزم بتعزيز هذه الإنجازات والبناء عليها، والسعي بطريقة مركزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة طوال السنوات الخمس عشرة المقبلة بمساعدة من شركائنا العالميين.

صحيح أن الأزمنة الصعبة التي نعيشها على الصعيد العالمي تجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة عملية صعبة، ولكن يجب على حضارتنا العالمية أن ترتفع إلى مستوى هذا التحدي الرهيب. وسوف يؤدي الفشل إلى حالة مروعة جدا يصعب تصورها. ونحن نقف أمام مفترق طرق يشكل فرصة تاريخية وغير مسبوقة لتحقيق ما هو أفضل بكثير للبشرية جمعاء،

تم تحديدها بشكل مستقل، ولكنها مرتبطة ارتباطا محكما في وحدة متكاملة، بغية تحقيق الطموح العظيم لجعل حياة كل واحد منا أفضل بكثير وعلى نحو مستدام، نحن جميعا الذين نسكن أمانا الأرض، ولا سيما أولئك الذين اضطروا إلى تحمل الألم والكرب بسبب العوز، والفقر، والضعف، والتهميش.

لقد توصلنا إلى أهداف التنمية المستدامة بعد الكثير من التقييم والتأمل في كلامنا حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإننا أحرزنا تقدما ثابتا، وفي كثير من الحالات تقدما مذهلا، صوب تحقيق المرامي التي تتضمنها الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، كما هو الحال دائما؛ والوقت ليس في صالح بليون شخص تقريبا على الصعيد العالمي يعيشون حاليا في حالة من الفقر المدقع. وثمة اتهام دامغ لحضارتنا العالمية مفاده أن واحدا من بين كل خمسة أشخاص في المناطق النامية يعيش على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد.

في الواقع، إن الإيمان والعقل جمعانا معا لنعمد أهداف التنمية المستدامة والبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، بغية القضاء على الفقر، وتعزيز الرخاء والرفاهية للجميع، وحماية البيئة، ومعالجة تغير المناخ. ولكن الإيمان ليس فكرة مجردة، والعقل ليس صرحا خياليا. فجميع الأديان الكبرى في العالم تعلمنا بحق أن الإيمان يصبح تاما بالترافق مع العمل، ومكتملا بالترافق مع الأفعال. والعقل يجب أن يركز دائما على الظروف الحقيقية للحياة والمعيشة. وكذلك يجب دائما أن تتصف قلوبنا بالحكمة.

إن جعل أمانا الأرض مكانا أفضل لنا جميعا للعيش فيه يعني أن أفعالنا يجب أن توازن أقوالنا. وأنا أدرك أن العالم مكان معقد يغرق بالتناقضات، وأن البشرية ليست مثالية. والمؤكد أنه لا يزال من غير المقبول لاقتصادنا العالمي أن يكون مصمما ومفصلا بسبل عملية للحكم على قرابة بليون نسمة

بكثير، على الرغم من أنه لم تتحقق الأهداف كافة، ومن أن الجميع لم يفوا بالتزاماتهم. إننا مدعوون مرة أخرى إلى التعهد بالتزامات جديدة، موجهة الآن نحو تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي الوفاء بها بحلول عام ٢٠٣٠. وكل بلد من بلداننا مسؤول عن تحقيق التنمية الخاصة به، ولكن كما قال البابا فرانسيس، سوف يتعين علينا اعتماد أخلاقيات المواطنة العالمية، وتقاسم المسؤوليات.

لقد كان الرأس الأخضر يعتبر وقت نيله الاستقلال في عام ١٩٧٥ بلدا غير قابل للاستمرار. فالظروف التي بدأ تاريخه في ظلها باعتباره دولة ذات سيادة كانت صعبة للغاية. لقد كان دولة جزرية صغيرة نامية، تتألف من سلسلة من الجزر، دون أي موارد طبيعية تقليدية، وتتميز بالجفاف، والتصحر، وندرة المياه، والمجاعات، والهجرة إلى الخارج. أمّا الآن، بعد ٤٠ عاما، وبفضل عزم النساء والرجال من أبناء الرأس الأخضر في الجزر وفي الشتات، وبفضل الحكم الرشيد، والعمل الشاق الذي تم الاضطلاع به، فقد أصبحنا بلدا متوسط الدخل يمتضي على المسار الصحيح لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى ذات الصلة بها.

إننا قطعنا شوطا طويلا، ومع ذلك، نحن ندرك التحديات الهائلة التي يتعين علينا أن نواجهها، وبخاصة الفقر، الذي لا يزال يؤثر في حوالي ربع السكان، وارتفاع معدل البطالة، خاصة بين الشباب والنساء من أصحاب المهارات المهنية البسيطة. ويجب علينا أيضا أن نواجه تغير المناخ وآثاره. وفي عام ٢٠٠٣، وبمشاركة واسعة النطاق من السلطات المحلية، والمجتمع المدني، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، شاركنا في خطة للتنمية ترمي إلى بناء دولة حديثة، وتنافسية، ومزدهرة، ونزيهة، وشاملة مع توفير الفرص للجميع، وتحويل الرأس الأخضر إلى مركز دولي للخدمات، وقاعدة لوجستية على الساحل الغربي لأفريقيا.

ولا سيما للفقراء. فلنعتقد العزم على القيام بذلك. ولنعمل على ألا تكون أيدينا خاملة؛ ولنعمل على ألا يضعف إيماننا؛ ولنعمل على ألا يهجرنا عقلنا المشترك. ولنعمل معا بمحبة على مجرد تحقيق مستقبل أفضل.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء، وزير المالية، والأمن الوطني، والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين على بيانه.

اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء، وزير المالية، والأمن الوطني، والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر.

اصطحب السيد هوزي ماريا بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر، إلى المنصة.

السيد بيريرا نيفيس (الرأس الأخضر) (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): قبل كل شيء، أود أن أتقدم بأحرّ التهاني إلى جميع الحاضرين في مؤتمر القمة التاريخي العالمي هذا من رؤساء للدول والحكومات، والأمين العام، وجميع الوفود بغية مناقشة الوثيقة الهامة (القرار ١/٧٠) التي تم اعتمادها بتوافق الآراء لصالح مستقبل البشرية. في الواقع، نحن نقرر بشأن كيفية تحويل عالمنا بحلول عام ٢٠٣٠، لأننا نرغب في العيش في عالم أفضل بكثير حيث يضمن التنمية المستدامة، والرخاء، والفرص للجميع.

في عام ٢٠٠٠، وفي دارنا المشتركة أي الأمم المتحدة، التزمنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. واليوم، بعد ١٥ عاما، يمكننا القول باعتزاز إن هذا الأمر كان يستحق كل الجهد المبذول، وإن العالم بات مكانا أفضل

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي على البيان الذي ألقاه.

اصطحب السيد جوزيه ماري بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما.

اصطحب السيد بيري غلادستون كريستي، رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما، إلى المنصة.

السيد كريستي (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في لحظة تاريخية، بينما نتخذ نحن القادة القرار ١/٧٠ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويأمل شعب كمنولث جزر البهاما أن نكون بصدد الاتفاق على خطة جديدة تركز على البشر وتراعي سلامة كوكب الأرض وتشمل الجميع في نهجها إزاء التنمية، وتستند إلى القيم والمبادئ المشتركة التي نعتنقها في الأمم المتحدة.

ويسرني أن أكون هنا اليوم لمعاودة النظر في المواضيع التي تناولتها في العام الماضي - وهي البيئة والجريمة والأمن وتعليم وتدريب شبابنا. والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن حضوري يتزامن مع قدوم صاحب القداسة البابا فرانسيس، الذي كان لي شرف وامتياز لقائه قبل عيد الميلاد في عام ٢٠١٣، إلى هنا مرة أخرى لمخاطبتنا. ويُذكرنا قداسته، في رسالته العامة البابوية "كن مسبحاً"، الصادرة في ٢٤ أيار/مايو، بأن الأرض هي بيتنا المشترك وأنها هبة من الله. ويقول إن الأرض تستغيث بسبب الأضرار التي ألحقناها بها من خلال استخدامنا غير المسؤول لما حبانا الله به.

وفي عام ٢٠١٤، قمنا بتنفيذنا لتلك الخطة وأعدنا تحديد أساليب عملها وجدولها الزمني والتزمنا بجعل كابو فيردي دولة متقدمة النمو بحلول عام ٢٠٣٠. ونطمح بشكل أساسي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣ ٨٠٠ دولار حالياً إلى ١٢ ٠٠٠ دولار على الأقل، وتسجيل مؤشر تنمية بشرية مرتفع يتركز على الاستثمارات القوية في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان وتخطيط الأراضي وإدارتها وفي الهياكل الأساسية وحشد موارد المياه. وبغية تحقيق تلك الأهداف، يجب أن نعجل بخطى نمونا الاقتصادي وبناء اقتصاد أخضر وأزرق يتسم بالدينامية والاستدامة والابتكار ويمكنه إيجاد وظائف وتعزيز التقدم والرفاه الاجتماعي؛ اقتصاد عادل وشامل للجميع يمكنه القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة وتهيئة الفرص للجميع.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه عقبات هائلة تعرقل تحقيق التنمية المستدامة بها - وهي صعوبات في الحصول على التمويل وارتفاع تكاليف النقل والطاقة والبنية التحتية وأوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن ثم، فإنها تستحق، إلى جانب البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي إذا أريد لها تلبية جميع التزاماتها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. لذلك، تؤيد كابو فيردي تأييداً تاماً القرار ١/٧٠ الذي أُتخذ اليوم، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وسنؤدي واجباتنا ونعمل لبناء الشراكات والجسور التي ستمكننا، في سيناريو مريح للجميع، من مساعدة البشرية وبناء بلد مزدهر ومتقدم النمو، يسهم في جعل العالم مكاناً أفضل.

الذي يحدد الدعم الاقتصادي المقدم لمنطقتنا، وأن أوجه ضعفنا في مواجهة الصدمات الاقتصادية والخارجية الأخرى يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار. وفي الواقع، حينما ينهار مستثمر واحد كبير، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انهيار بلد بأكمله. وكذلك قد يحو إحصار واحد ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لبلد بأكمله. واتضح ذلك للأسف في الخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار الواسعة النطاق الناجمة عن المرور المدمر للعاصفة المدارية "إريكا" فوق الدولة الجزرية الكاريبية الشقيقة دومينيكا في نهاية آب/أغسطس.

وأدت تلك الأنواع من الصدمات إلى المستويات المرتفعة من المديونية التي نواجهها اليوم في الجماعة الكاريبية. ومن المؤكد أنها تشكل تحديا لقدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن ثم، يغدو من المهم بصورة متزايدة أن تعالج شراكتنا العالمية المتجددة تلك المسائل بجدية من أجل تعزيز مساعيها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية الجديدة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويسر جزر البهاما أن الخطة الجديدة تشير إلى تحديات التنمية المستدامة التي نواجهها جميعا. وهي تمثل التزاما سياسيا قويا بالآلا يتخلف أحد عن الركب وبكفالة بناء مستقبل مستدام من أجل الأجيال الحالية والمقبلة. وإذ نتفق هنا بشأن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، فإننا نتفق أيضا على مواءمتها مع الأولويات الوطنية وترسيخها في خططنا الوطنية للتنمية المستدامة. وبينما نفذ الخطة الجديدة، لا بد أن نواصل الإقرار بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة في ضوء مواطن ضعفها الفريدة والخاصة، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ.

ومن الأهمية بمكان أن تفضي خطة التنمية الجديدة إلى معاهدة بشأن المناخ من المنتظر التوقيع عليها في باريس في وقت لاحق من هذا العام. وترى الدول الجزرية الصغيرة

ما الذي يمكننا قوله غير ذلك؟ فمن الواضح أنه بينما نعتد أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نضع في الاعتبار مسؤوليتنا عن حماية الأرض ومواردها وسكانها. إننا نستطيع أن نفخر بالنجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية التي حددناها لأنفسنا في عام ٢٠٠٠. وغني عن البيان أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به - من أجل القضاء على الفقر ووضع حد للإسكان دون المستوى ولوفيات الرضع وتحسين المساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإنهاء العنصرية والجريمة والعنف والحرب. وتتصدر هذه المواضيع خطة جزر البهاما.

إن حكومة جزر البهاما ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لأهداف التنمية المستدامة وبجعل جزر البهاما أقوى وأكثر استدامة. ونذكر تماما أننا مسؤولون بصفة أساسية عن تحقيق التنمية الوطنية، وهي مسؤولية لم نحجم عنها أبدا. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن البلدان الصغيرة ينبغي أن تملك القدرة على الصمود وأن تكون لديها مرونة الاستجابة والمياكل الأساسية المؤسسية اللازمة لتحمل الصدمات الاقتصادية التي قد تأتي من اتجاهات غير متوقعة. ويضطلع شركاؤنا الاقتصاديون الدوليون، فضلا عن المستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات المالية، بدور في التأكد من أن استمرار هذه القدرة على الصمود، لا سيما بينما نتطلع إلى التعامل مع القضية الأكبر على الإطلاق - وهي تغير المناخ.

لقد جئت هنا اليوم لتجديد التزامنا بحماية المحيطات والأنواع التي تعيش فيها وبالتحول بحلول عام ٢٠٣٠ إلى مصادر الطاقة المتجددة والقيام بجهود متواصلة لتثقيف الجمهور بشأن الحاجة إلى القيام بذلك. وسنحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي. إن جزر البهاما، جنبا إلى جنب مع باقي بلدان الجماعة الكاريبية، ترى منذ وقت طويل أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينبغي ألا يكون العامل الوحيد

عادلة للوصول إلى المكاسب الاقتصادية في العالم. وأقول مجدداً أننا إذا أحققنا في معالجة ذلك، فإننا نعرض أنفسنا للخطر. أغادر الجمعية، إذن، متمنياً أن نجد التزامنا بأن نكون رعاة وحماة أمن الأرض.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس وزراء ووزير مالية كمنولث جزر البهاما على بيانه.

اصطُحِب السيد بيري غلادستون كريسي، رئيس وزراء ووزير مالية كمنولث جزر البهاما من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تلقيه مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية. **اصطُحِبَت السيدة أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى المنصة.**

السيدة ميركل (ألمانيا) (تكلمت بالألمانية): وتولّى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية: في غضون أيام قليلة، سنحتفل في ألمانيا بمرور ٢٥ عاماً من الوحدة الألمانية. وسنحتفل في أوروبا بانتهاء الحرب الباردة. فما كان أوروبا منقسمة قد نما معاً في سلام وحرية. وقد حلّم بذلك الكثيرون طوال عقود، لكنّ قليلين اعتقدوا أنّ ذلك يمكن أن يحدث مطلقاً. غير أننا اليوم نعلم أنه ما من شيء يظل على حاله إلى الأبد، وأنّ التغيير - التغيير إلى الأفضل - ممكن. ونعلم أيضاً أنّ لكل خطة عظيمة بذورها في عقولنا.

إننا في هذه المناسبة اليوم موحّدون بمدفنا المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف آخر كان قبل فترة غير بعيدة مستبعداً غالباً بصفته حلمًا كاذباً. أمّا الآن، بعد ١٥ عاماً على اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، يمكننا أن نرى أنه يمكن في الواقع تحقيقه. لقد قطعنا بالفعل منتصف الطريق. وانخفض الفقر إلى النصف، ممّا يعطينا كل

النامية أنه بغية وضع العالم على الطريق الصحيح نحو إبقاء ارتفاع المتوسط العالمي لدرجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية أو أقل، لا بد أن يرسى اتفاق باريس إطاراً عالمياً ملزماً قانوناً يقترن بالتزامات قوية بما يكفي لعكس مسار اتجاهات الانبعاثات التصاعدية الحالية بحلول عام ٢٠٢٠، ولضمان خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري في الطاقة والقطاعات الصناعية إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

وبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن يكون نقطة مرجعية لاتفاق عام ٢٠١٥، وعلى البلدان متقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المالية وفقاً لاتفاق كوبنهاغن المنبثق عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٠٩، وتوفّر السبل الكافية للتنفيذ، بما في ذلك من خلال تمويل رأس مال صندوق المناخ الأخضر.

لقد جرى تمهيد الساحة، ووضعنا خطة قوية. لكنّ عملنا بدأ للتوّ فحسب، ولم تتضح بعد تحديداً الكيفية التي ستتحقق بها المراحل المقبلة. غير أنّ ما نحن على يقين منه هو أنّ عالمنا المأهول بأكثر من ٧ بلايين شخص يتربح وينتظر على أمل أن نرقى إلى مستوى تحدي تغييره حقاً. ولا يكتسي ذلك التحدي أهمية أكثر مما يكتسيها في مجال تعليم شباننا وتدريبه وإعدادهم للمستقبل. ففي مجال التعليم، التزمت حكومة بلدي بتلبية احتياجات كل فئة من سكاننا، قادرة ومعوّقة، شابة ومسنّة. ونحن ندرك الدور المستمر للتعليم في دعم الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، فضلاً عن كونه أداة للتنشئة الاجتماعية.

وإذ أحتتم كلمتي، أود أن أقول إنّ قلقاً خاصاً يساورني بشأن شباب العالم. فعلياً تجاههم واجب معالجة البطالة والشعور باليأس اللذين يسودان كوكبنا. أريد أن نترك لهم عالماً مستداماً، خالياً من العنف والحرب والجريمة، وفرصة

أن تواكب التحديات الجديدة. وألمانيا ستؤدي دوراً نشيطاً في العملية الإصلاحية الضرورية.

ثانياً، إنَّ الشراكة العالمية بحاجة إلى الموارد المالية اللازمة، بينما الهياكل المرنة ستتيح لنا الاستفادة من تلك الموارد على نحو أكثر كفاءة. وقد أظهر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عُقد في أديس أبابا في تموز/يوليه، كيف يمكننا حشد تلك الموارد. وتبقى ألمانيا على التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي للمساعدة الإنمائية، وميزانيتنا لهذه المساعدة ستزداد كثيراً في السنوات القليلة المقبلة. لكن الدعم المقدم من الدول في حين أنه هام، إلا أنه ليس سوى جانب واحد من جوانب تلك المساعدة. والاستثمار الخاص أساسي أيضاً لتنمية دولنا، وتعبئته يجب أن تكون محور تركيز سياساتنا.

وفي باريس، في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نريد أن نعتمد اتفاقاً مناخياً طموحاً يلزم جميع الدول بالقيام بالمزيد لحماية البيئة. ومن شأن هذا الاتفاق أن يحدد الإطار لمسار من التنمية المستدامة يمكنه أن يضمن بقاء الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين. ولكي نحقق ذلك، فإننا نحتاج إلى رؤية مشتركة بشأن كيفية إنهاء انبعاثات الكربون على مستوى عالمي بحلول نهاية هذا القرن. ولكي نفعل ذلك، فإننا نحتاج أيضاً إلى النوع الصحيح من الاستثمار. ومن المهم أن تلتزم البلدان الصناعية - وألمانيا، بصفقتها إحدى تلك البلدان، ستؤدي دورها - بالتعهد الذي قطعت على نفسها في كوبنهاغن، والبدء في عام ٢٠٢٠ بتوفير ١٠٠ بليون دولار سنوياً للبلدان النامية، لمساعدتها على حماية البيئة. ومن شأن ذلك أن يسهم في إيجاد الاعتقاد بأن جميع البلدان في العالم يمكن أن تتطور بطريقة صديقة للمناخ، وأنَّ البلدان الضعيفة بشكل خاص ستحصل على المساعدة التي تحتاج إليها لكي تواكب تغير المناخ.

الأسباب للاعتقاد بأننا سنبلغ المرحلة المقبلة أيضاً. فنحن نريد أن نغيّر عالمنا، ونستطيع ذلك. نريد أن نعطي وجهاً أكثر إنسانية، ونستطيع ذلك. هذا هو الهدف من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وإننا، لتلك الغاية، نعتمد أهدافاً جديدة تغطي جميع مجالات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وتنطبق على جميع البلدان، الصناعية والنامية على السواء. وإذا أريد لنا تحقيقها، فإننا بحاجة إلى شراكة عالمية جديدة.

ولكي نبني تلك الشراكة، فإننا نحتاج أولاً إلى هياكل فعالة على كل المستويات - الوطنية، والإقليمية والعالمية. لذا تخطط ألمانيا لمواصلة تطوير استراتيجيتها الوطنية للاستدامة في ضوء خطة عام ٢٠٣٠. واعتباراً من عام ٢٠١٦، ستكون ألمانيا من أوائل الدول التي ستقدم تقارير عن تنفيذها استراتيجيتها الوطنية في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتدعم ألمانيا أيضاً المنظمات والشراكات الإقليمية التي من شأنها تمكيننا من مضاعفة جهودنا. وعلاوة على ذلك، نحن ملتزمون تجاه الهياكل العالمية القوية التي يمكن أن تساعدنا على التصدي للتحديات التي قد تفوق قدرات فرادى الدول.

وقد كان وباء الإيبولا في غرب أفريقيا أحد تلك التحديات. وكان إنذاراً مؤلماً أيضاً، جعل من الواضح تماماً أنَّ التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة، مع منظمة صحة عالمية تم إصلاحها في موقع محوري، أمرٌ أساسي للغاية. وإلى جانب غانا والنرويج، طلبنا إلى الأمين العام تشكيل فريق رفيع المستوى يهدف إلى تحديد الدروس الصحيحة المراد استخلاصها من الوباء، وضمان أنَّ العالم سيستطيع الاستجابة بشكل أسرع وأكثر فعالية في المستقبل. لا تزال الأمم المتحدة، بعد سبعين سنة على إنشائها، بشريتها الفريدة، أساسية حين يتعلق الأمر بحل المسائل التي تواجه البشرية. ولكن عليها أيضاً

بمستقبل العالم الذي لن نراه أبدا نحن أنفسنا. وفي واقع الأمر، أنه كلما هب العالم هبة جماعية للوفاء بالتزاماته نحو المستقبل، حققت البشرية نجاحا في الاتجاه السليم واكتسبت قوة.

قبل سبعين عاما عندما انتهت حرب عالمية كارثية، كانت المنظمة تمثل بزوغ أمل جديد. نجتمع هنا اليوم، مرة أخرى، لشق مسار جديد من أجل البشرية. أود أن أشيد بالأمين العام على تنظيم هذه القمة الهامة جدا. إن الرؤية وراء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) رؤية سامية، وأهدافها شاملة بنفس القدر. إنها تعطي أولوية لمعالجة المشاكل التي استمرت خلال العقود الماضية، وتُجسد فهمنا المتطور للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومن المجزي أن تتشاطر جميعا رؤية لعالم خال من الفقر. إن القضاء عليه هدفنا الأول. يوجد في عالم اليوم زهاء ١,٣ مليار نسمة يُرغمون على العيش في فقر مدقع. بيد أن المسألة التي نواجهها لا تتعلق فقط بكيفية تلبية احتياجات الفقراء، وليست ببساطة مسألة تتعلق بكرامتهم واحترامهم، أو بمسؤوليتنا الأخلاقية. إذا كانت رؤيتنا المشتركة في إقامة عالم عادل وسلمي ومستدام فلن يكون ذلك ممكنا ما دام الفقر لا يراوح مكانه. لذلك فإن القضاء عليه أعظم التزام لدينا. إن المفكر الهندي العظيم، بانديت دين داياال اباديائي، وضع رفاه أفقر الناس في لب وجدانه، ذلك أيضا ما نراه في خطة عام ٢٠٣٠. إنها صدفة سعيدة أننا في الهند نبدأ الاحتفال بالذكرى مرور مائة عام على مولد دين دياال اليوم.

نرحب بالأهمية التي تضفيها الخطة على الأهداف البيئية، خاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ والاستهلاك المستدام، ونرحب ترحيبا كبيرا بالتركيز على مستقبل الدول الجزرية والهدف المحدد المتعلق بالنظم الإيكولوجية للمحيطات. ما برحت على الدوام نصيرا للثورة الزرقاء التي تضم حماية وتنمية الدول الجزرية الصغيرة والاستخدام الشرعي والمناسب للموارد

وسيكون السلام دائما الشرط المسبق الرئيسي للتنمية الناجحة. غير أن ملايين الناس مُرغمون - أكثر من أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية - على الهروب من الحرب والرعب والعنف. وتتفاقم معاناتهم بسبب فقدانهم الآفاق للمستقبل، وتدمير بيئتهم.

إن من شهد معاناة الذين تركوا ديارهم التماسا للحماية والمستقبل في مكان آخر، والذين يدركون التحدي الذي تواجهه البلدان التي تأخذهم، يعرف في النهاية أنه لا يوجد إلا حل واحد، أي يجب علينا أن نتناول أسباب محنتهم وطردهم. إن خطة عام ٢٠٣٠ توفر الإطار الصحيح لذلك. فهي تقيم توازنا بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية. ويجدر بنا جميعا، بل في الحقيقة يجب علينا، أن نعمل على تنفيذه لكي يتسنى لشعوب العالم أجمع أن تعيش حياة تنعم بالكرامة. ذلك يجب أن يكون طموحنا المشترك. إننا بإقرارنا الخطة، نرسي الأساس للجهود من أجل معالجة القضايا. وتتمثل أولويتنا الآن في العمل من أجل تلك الغاية على كل صعيد، وطني وإقليمي وعالمي، ذلك ما ستفعله ألمانيا.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية على بياها.

اصطُحبت السيدة أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطُحبت السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند إلى المنصة.

السيد مودي (الهند) (تكلم بالهندية، والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): تلك الشخصية العملاقة في زمننا، أو المهاتما غاندي، قال مرة أن علينا جميعا أن نعتني

لمموسة ووضعنا إطارا زمنيا محددًا. ويشكل تمكين المرأة جزءاً لا يتجزأ من جميع برامجنا الإنمائية. ولدينا برنامج شعاره "أنقذ الفتاة، علم الفتاة" نقلناه لكل أسرة في البلد.

إننا نحاول جعل مزارعنا أكثر إنتاجية وأفضل ارتباطاً بالأسواق، ومزارعينا أقل عرضة لتقلبات الطبيعة. كما أننا نعمل على إحياء الصناعات التحويلية، وتحسين قطاع الخدمات، ونستثمر في البنية التحتية على نطاق لم يسبق له مثيل. ونجعل مدننا جميلة ومستدامة، ونحولها إلى محفزات للتقدم. إننا ملتزمون بنهج مسار مستدام لتحقيق الازدهار، وينبع هذا الالتزام من تقاليدنا وثقافتنا. وفي الوقت نفسه، فإنه يدل أيضاً على التزامنا تجاه المستقبل. أنا أمثل ثقافة تعتبر الأرض أمناً، لأن ثمة قول مأثور في نصوصنا القديمة بأن الأرض هي أمنا ونحن أطفالها.

إن خططنا الوطنية طموحة وهادفة. ونخطط على مدى السنوات السبع المقبلة، لبناء مرافق جديدة بلغ مجموع إنتاجها ١٧٥ جيغاوات من الطاقة المتجددة. ونركز على كفاءة استخدام الطاقة والتشجير على نطاق واسع. لقد فرضنا ضريبة الكربون، ونقوم بإصلاح وسائل النقل لدينا، وننظف مدننا وأهملنا مع حركة تحويل النفايات إلى ثروة. وأعتقد أن ضمان التنمية المستدامة لسدس البشرية الذي هو عدد أبناء شعبنا، ستكون له نتائج جيدة على التنمية المستدامة في كوكبنا الجميل. ومن الواضح أن عالماً كهذا، سيشهد تحديات أقل، وآمالاً وتطلعات أكثر شمولاً، وأعتقد أنه يمكن أن نكون واثقين من أننا سوف ننجح.

سنستشاطر نجاحنا ومواردنا مع الآخرين. وفي التقاليد الهندية، فإننا نعتبر العالم أسرة واحدة، وكما تقول نصوصنا، فإن الحكيم يعتبر الكوكب بأسره أسرة واحدة. تتولى الهند اليوم، مسؤولياتها باعتبارها شريكا في التنمية في آسيا وأفريقيا،

البحرية والسماء المفتوحة. تلك الجوانب الثلاثة كلها متصلة ببعضها البعض.

إنه أمر يبعث على الارتياح الكبير بالنسبة لنا في الهند أن الكثير من خطة تنمية البلد متجسد في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ومنذ أن نلنا استقلالنا ما برحنا أيضاً نغذي الحلم المتمثل في استئصال شأفة الفقر. لقد اخترنا سبيل تمكين الفقراء بتزويدهم بالتعليم وتطوير مهاراتهم كون ذلك أولوياتنا. إننا نعمل على تزويد الفقراء بذلك التعليم وتلك المهارات. فقد جعلنا من ذلك رسالتنا لتحقيق الشمول المالي في غضون إطار زمني محدد. فقد فتحنا ١٨٠ مليون حساب مصرفي جديد والذي أعتقد أنها أعظم طريقة يمكن تصورها لتمكين الفقير، لأن ذلك يمكن من نقل الفوائد مباشرة إليهم. كذلك نحقق تقدماً في مشروع طموح لإعطاء منافع التأمين للفقراء. وقلة قليلة جداً من الناس في الهند تحبني فوائد التقاعد ونعمل حالياً على تقديمها إلى الفقراء. واليوم حتى الفقراء جداً لديهم أمل جديد لكي يتمكنوا من مكافحة الفقر والتغلب عليه. إن مواطنينا واثقون حالياً بأنهم سوف يتمكنون من تحقيق أحلامهم.

في جميع أرجاء العالم عندما نتكلم عن التنمية الاقتصادية فإننا نقصر أنفسنا على مناقشة قطاعين وهما: القطاع العام والقطاع الخاص. إن ما نفعله هو التركيز على قطاع جديد نعرفه بوصفه قطاع شخصي تمثله الأعمال الصغيرة الفردية، وبذلك تكون لدينا قطاعات خاصة وعامة وشخصية.

بالنسبة لنا، يشمل قطاع مشاريع الأفراد، المشاريع الصغيرة والتمويل المتناهي الصغر والابتكار والشركات المبتدئة.

وتتمثل أولوياتنا في توفير السكن والكهرباء والمياه والتعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية للجميع. وكلها ضرورية للعيش الكريم. ومن أجل توفيرها، إتخذنا مبادرات

بعضنا البعض، لذلك، علينا أن نركز على تحقيق خير البشرية في شراكاتنا الدولية. ويجب علينا أيضا إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وهذا أمر ضروري إذا أردنا ضمان المزيد من المصداقية والشرعية لمؤسساتنا. ومع تمثيل أوسع نطاقا، يمكننا أن نكون أكثر فعالية فيما يخص تحقيق أهدافنا. ويجب أن نعمل على تشكيل عالم يمكن لكل فرد فيه أن يتطلع إلى مستقبل يتسم بالأمن والفرص والكرامة. وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية ترك بيئة أفضل للأجيال القادمة. وأعتقد بأنه لا توجد قضية أو تحد أكبر من ذلك.

وفي الأمم المتحدة، نحن مدعوون للارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي، وأن نستخدم كل ما أوتينا من حكمة وخبرة وسخاء وتراحم ومهارة وتكنولوجيا. وأنا على يقين من قدرتنا على ذلك.

وختاماً، أود أن أعرب عن آمالي وتمنياتي الطيبة للجميع بالرّفاء بهذه السطور من نصوصنا القديمة: "فلينعّم الجميع بالسعادة وليتمتعوا بالصحة والرّفاء، ولا تكون هناك أية أحزان".

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء الهند على بيانه. وبما أنه يمثل ١,٢ بليون نسمة وتجاوز بيانه الوقت المحدد بواقع ١٣ دقيقة، فإن كل دقيقة يقابلها ١٠٠ مليون نسمة.

اصطحب السيد ناريندا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء أيرلندا.

اصطحب السيد إندا كيني، رئيس وزراء أيرلندا، إلى المنصة.

والدول الجزرية الصغيرة من المحيط الهادئ إلى المحيط الأطلسي.

وتقع على جميع الدول، مسؤولية وطنية في مجال التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، فإنها بحاجة إلى مساحة تصنع فيها سياساتها. إننا نلتقي اليوم هنا في الأمم المتحدة، لأننا نؤمن جميعا بضرورة أن تكون الشراكات الدولية في صلب جهودنا، سواء كانت موجهة نحو التنمية أو تحديات تغير المناخ. ويشكل مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، حجر الأساس لمشاريعنا الجماعية.

وعندما نتحدث عن تغير المناخ، هناك تلميح معلن أو غير معلن، للحفاظ على ما لدينا بالفعل. ولكن عندما نتكلم عن العدالة في مجال المناخ، ستساعدنا مسؤولية إنقاذ الفقراء من تقلبات المناخ، على اتخاذ موقف إيجابي. ومن المهم أن نركز على إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ، يمكن أن تساعدنا على تحقيق أهدافنا. ويجب علينا إقامة شراكة عالمية عامة، لتسخير التكنولوجيا والابتكار والتمويل من أجل جعل الطاقة النظيفة والمتجددة متاحة للجميع. ويجب علينا أيضا أن نعمل على إحداث تغييرات في أنماط حياتنا، تجعلنا أقل اعتمادا على الطاقة، واستهلاكنا أكثر استدامة. ومن المهم أيضا أن نطلق برنامج التعليم العالمي الذي يمكنه إعداد الأجيال القادمة لمهمة حماية الطبيعة وصونها.

وآمل أن تفي الدول المتقدمة النمو بالتزاماتها المالية المترتبة عليها في مجال التنمية وتغير المناخ من دون الخلط بينهما. وآمل أيضا أن تساعد آلية تيسير التكنولوجيا على جعل التكنولوجيا والابتكار وسيلتين فعاليتين، لتحقيق الصالح العام العالمي، وليس فقط من أجل تحقيق المصالح الخاصة.

لقد رأينا كيف أن المسافة لا تعصم أي طرف من مواجهة التحديات الناجمة عن الصراعات والحرمان في بلدان بعيدة. إن العالم بأسره مترابط الأجزاء. ونحن نعتمد جميعا على

ومنذ البداية، كانت أيرلندا واضحة تماماً بشأن ما هو المطلوب: أولاً، اتفاق لتعبئة الجهود؛ ثانياً، العمل من أجل وضع حد للفقر المدقع والجوع ونقص التغذية، وإحراز تقدم أفضل وأسرع بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ ثالثاً، العمل على تعزيز الدور المهم للحكم الرشيد وسيادة القانون.

وهذا ما نلتزم به في بلدنا: سيظل برنامجنا للمساعدة الإنمائية محورياً أساسياً في سياستنا الخارجية. وسنظل نعمل لتحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية؛ وسوف نستمر في تركيز مساعدتنا على أفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا، كما كنا نفعل لسنوات عديدة؛ وسنعمل بلا كلل مع شركائنا من أجل القضاء على الجوع المدقع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠.

ولذلك، أود أن أحيي الأمين العام بان كي - مون على رؤيته وجهوده الدؤوبة في قيادتنا إلى هذه النقطة.

لقد تشرف بلدا، أيرلندا، بأداء دوره في المشاركة في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية مع كينيا. وأود في هذا المقام أن أشكر السفير دونوغو وماشاريا كاماو للعمل الرائع الذي قاما به في الحصول على موافقة ١٩٣ بلداً على اقتراح القمة هذه.

ومع ذلك، فإن اتفاق اليوم من صنع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولدينا في اللغة الأيرلندية مثل يقول: "كل منا يعيش في كنف الآخر" - ذلك الملاذ الذي تبحث عنه أسرنا البشرية في الشرق الأوسط الآن وبصورة ملحة.

إن مستقبلنا المشترك وإنسانيتنا المشتركة لا يتجلبان في ما نفعله فحسب ولكن في الإدراك المتبادل لتعاطفنا معاً، وفي مؤتمر القمة هذا، هنا في نيويورك، تشاركنا رؤيتنا للحياة والعيش في كوكبنا.

السيد كيني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب هذه القمة التاريخية.

إن تحويل عالمنا ليس من قبيل الطموح فحسب، بل إنه أمر أساسي. وتصرفات كل دولة تكتسي أهمية بالغة إذ تبين كيف سنعيش معاً على هذا الكوكب الذي نسميه بيتنا.

على جزيرتنا الأطلسية الصغيرة، يحمل الشعب الأيرلندي ذاكرة أجيال من الاحتلال والجوع والصراع والمهجرة الجماعية. ونتيجة لتاريخنا، لدينا التزام عميق بمعالجة المعاناة والمحن أينما وجدت. وقد تعلمنا من ماضينا أنه ما من بلد واحد يمكن أن يقف وحده في عالم مترابط. فالتحديات العالمية تحتاج إلى استجابات عالمية.

إن معاناة الرجال والنساء والأطفال، شعوب كغيرهم من شعوب كل بلداننا، المحاصرين في النزاع والمحن دون أي خطأ من جانبهم، أمر يتطلب الاستجابة التي تنطلق من إنسانيتنا المشتركة وتراحمنا المشترك. وإذا نجتمع اليوم، فإننا نواجه تحديات إنسانية على نطاق لم نشهد له مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية.

في أوروبا، نجد أنفسنا في استجابة لأزمة لاجئين تمتد جذورها إلى الفقر المدقع والتخلف وليس مجرد النزاع فحسب. ولذلك، ستعمل أيرلندا بشكل وثيق مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي لإنقاذ الأرواح وإعطاء الفرصة لحياة جديدة للأشخاص المحاصرين في النزاع وبين براثن الفقر.

ولكن، لا بد لنا من التركيز على قدم المساواة على معالجة الأسباب التي تدفع الناس إلى الفرار من ديارهم في المقام الأول، والمخاطرة بحياتهم من أجل مستقبل مجهول. ولذلك، فإن الاتفاق الذي أقر في هذه القمة (القرار ١/٧٠) يكتسي أهمية حيوية لكفالة حياة ومستقبل مستدامين وليس ضمان الأمل فحسب.

لقد وضعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتكون تحويلية وللتأكد من وضع البشر في مركز عملية التنمية وأن تتسم إدارتنا للكوكب باحترامنا لموارده. وفي واقع الأمر، فإن هذه الخطة تنطوي على تلك الإمكانيات، إذا جرى تمويلها وتنفيذها بشكل سليم، بغية تغيير حياة شعوبنا، وحماية الكوكب وتحقيق الازدهار بطرق لم ندركها بعد.

وتدعم جامايكا تماماً خطة عام ٢٠٣٠. ونحن نعتقد أنها خير خلف للأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن الأهداف الإنمائية للألفية كانت أداة مفيدة لتركيز جهود التنمية، فإن هذه الخطة سوف تكفل استدامة هذه الجهود.

وليس من قبيل الصدفة أن الخطة هي لصالح الناس، والكوكب، والرخاء، والسلام، والشراكات. هذه هي المكونات التي تجعل العالم خالياً من الفقر المدقع، حيث يمكن تحقيق الرخاء واستدامته.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢، التزمنا التزاماً واضحاً بالتحول نحو تحقيق التنمية المستدامة، والابتعاد عن النهج المجزأ الذي كان حتى ذلك الحين يهيمن على معالجة مسائل التنمية. وخطة عام ٢٠٣٠ تعمل على تنفيذ هذا الالتزام.

ومع ذلك، بينما نشيد باتساع نطاق الخطة الجديدة، لا بد لنا أيضاً أن نعترف بأنه نظراً لطبيعتها المميزة، من الصعب تنفيذها بفعالية. ففي كثير من الحالات، سوف تتطلب دعماً خارجياً كبيراً. وفي هذا الصدد، نحن سعداء بالالتزام على نحو أكثر قوة ونشاطاً بالشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

لذلك، علينا أن نعمل من أجل عدم تراجع الشراكة العالمية. وهذا درس تعلمناه من الأهداف الإنمائية للألفية: وهو أن الانحراف عن التزامنا بالشراكة يمكن أن يؤدي إلى ضعف الإنجاز.

وفي هذا الصباح، استمع العالم إلى البابا فرانسيس. فماذا قال؟ قال إن البشر لهم الأولوية على أي شيء آخر. وعليه، فلنعمل أمة العالم المتحدة لمصلحة هؤلاء البشر.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء أيرلندا على بيانه. لقد انتهى من إلقاء البيان في الوقت المناسب؛ وأنا أهنئه على ذلك.

اصطحب السيد إندا كيني، رئيس وزراء أيرلندا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في جامايكا.

السيد نيكلسون (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أمثل حكومة وشعب جامايكا في هذه القمة لإقرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

لقد كان عام ٢٠١٥ محورياً وحاسماً بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وتذكر أصولها كمؤسسة انطلقت من بين رماد الحرب لتجسيد آمال وتطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم من أجل السلام والتنمية.

ومن المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، المعقد في سينداي في آذار/مارس، إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه، وصولاً إلى القمة هذه، تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معاً من أجل إيجاد حلول لبعض أكثر التحديات إرباكاً وتعقداً التي تواجه دولنا.

وما زال يحذونا الأمل في أن يستمر هذا المستوى العالي من الالتزام لمواجهة التحديات المتعددة الأبعاد من خلال العمل العالمي حتى نهاية السنة، وإلى اجتماعنا القادم في باريس في المؤتمر المعني بتغير المناخ.

تطلعاتنا الإنمائية إلاّ من خلال العمل المشترك على الصعيد الدولي، والتمسك بمبادئ تعددية الأطراف.

دعونا لا نخشى التكلفة المقدّرة بترليونات الدولارات. وعلى كل منا أن يفعل الجزء المتعلق به، تمسّيا مع القدرات الخاصة بكل منا، بغية أن تكون الأجيال المقبلة هي حقاً المستفيدة من المستقبل الذي نريده. ونحن لا ندين بأقل من ذلك لسكان كوكبنا حالياً وفي المستقبل. وليس لدي شك في أننا متساوون في تنفيذ المهمة التي تنتظرنا.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): لقد تجاوز وزير خارجية جامايكا الوقت المحدد بدقيقتين. وهذا ليس أمراً كارثياً إلى حد كبير.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في جمهورية كوت ديفوار.

السيد ديبى (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أنقل لكم، الرئيس المشارك راسموسن والرئيس المشارك موسيفيني، التهاني الحارة من فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، على تعيينكم بجدارة لرئاسة مؤتمر القمة الخاص هذا الذي تعقده الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان الرئيس يود جدا المشاركة في مؤتمر القمة الخاص هذا، ولكن الالتزامات الوطنية منعه من الحضور.

كما أود أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون، الذي أسفر عزمه على العمل من أجل عالم أفضل للجميع إلى وضع خطة التنمية الجديدة التي ناقشها هنا.

وأود أن أشيد أيضاً برئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وبالشخصيات البارزة ومختلف أفرقة الخبراء الذين وفرت لنا جهودهم الجديرة بالثناء اتخذنا توالها هذا القرار الممتاز المتعلق بخطة التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠).

ونحن ندرك حقيقة أن تنفيذ الخطة يتطلب التمويل من مجموعة مصادر، بما في ذلك المصادر المحلية، والدولية، والعامة، والخاصة، فضلاً عن توفير الدعم لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا المناسبة. ويسعدنا إذاً إطلاق آلية تيسير التكنولوجيا في مؤتمر القمة هذا. والوصول إلى البحوث العلمية والتكنولوجيا والابتكار أمر مركزي لجهودنا الرامية إلى ضمان التنفيذ بنجاح.

وجامايكا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، وبلدا متوسط الدخل، على دراية بمجموعة التحديات التي تواجه كلتا الفئتين. ونحن نعلم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص سوف تواجه العديد من التحديات في جهودها التنفيذية. وإننا نرحب بالدعم الذي تقدمه الخطة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما بشأن وسائل التنفيذ. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لكفالة أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية قادرة على الاستفادة بفعالية من هذا الدعم. وندرك بحاجة إلى بناء القدرات في مجالي جمع البيانات والتحليل الإحصائي نظراً لأنه في حالة عدم وجود هذه القدرات، سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل، قياس التقدم الذي نحرزه. ونود ألاّ نتخلف عن التقدم الذي تيسره ثورة البيانات القائمة. ففي نهاية المطاف، إن الفرضية الأساسية لهذه الخطة هي ألاّ يُترك أحد متخلفاً عن الآخرين.

وليس هذا سوى بداية رحلتنا نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلينا أن نمضي قدماً مع العلم بأن الخطة تنطوي على مجموعة التحديات التي تواجهنا حالياً. لذلك، يجب أن نبقي ملتزمين بهذه الخطة، ونعمل معاً من أجل التصدي للتحديات القائمة واغتنام الفرص المتاحة. وترى جامايكا على نحو قاطع أننا لن نكون قادرين على تحقيق

وفي الحقيقة، إن خطة التنمية الوطنية التي تغطي فترة السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠ تشمل فعلياً أهداف التنمية المستدامة، شأن الخطط المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك، أوجدت كوت ديفوار إطاراً مؤسسياً وقانونياً لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. والاجتماع المقبل لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باريس، سيمكّننا من الاتفاق على التزامات واضحة وثابتة ومُلزمة.

وأحد التحديات الكبرى التي تواجه الحكومة الإيفوارية حالياً هي العمل معاً إلى جانب المسؤولين المنتخبين، المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. لذا، يودّ وفد بلدي أن يدعو منظومة الأمم المتحدة وجميع شركائنا في التنمية إلى دعم كوت ديفوار في هذا المسعى.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أهنيّ وزير خارجية كوت ديفوار على الانتهاء في الوقت المحدد تماماً، وهذا أمر ممتاز.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد دوكران (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو، يشرفني أن أحاطب الجمعية في هذه المناسبة لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠ العالمية للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). وأودّ الإشادة بجهود كل الذين عملوا بلا كلل لضمان أن تحافظ هذه الخطة على المشروعية والأهمية على المستويات الإقليمية والمحلية، بموازاة كونها عالمية النطاق حقاً. إنها طموحة لكنها قابلة للتحقيق، ومع أنها تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فهي أكثر شمولاً وتكاملاً، وبالتالي أكثر اتساقاً في تطبيقها.

إن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ يبيّن أنه تم إحراز تقدم هائل، وهو موضع ترحيب كبير. ومع ذلك، وبما أنه تظل هناك تحديات عديدة لا يزال يتعين التصدي لها، فإن من شأن خطة التنمية الجديدة هذه الأكثر طموحاً والأكثر تحوّلاً أن تتصف حتى بمزيد من الأهمية والجدوى.

وفي كوت ديفوار، تم إحراز تقدم كبير خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ تنفيذاً للأهداف الإنمائية للألفية في عدة مجالات.

في قطاع الصحة، انخفض معدل وفيات الرضع انخفاضاً حاداً منذ عام ٢٠٠٢، من ١٨١ إلى ١٢٥ في الألف عام ٢٠١٥. وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٥٩٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٨ إلى ٥٤٤ في عام ٢٠١٥.

وفي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن مؤشرات التقدم المحرز مرضية عموماً، مع انخفاض معدل التفشي بنسبة ١,٨ في المائة عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

ولقد اعتمدت الحكومة في هذا العام سياسة التعليم الإلزامي. فابتداءً من هذا العام الدراسي، أصبح التعليم الآن إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من سن ٦ إلى ١٦. ومع هذه الإنجازات، يتمثل التحدي الذي يواجه بلدنا الآن في مواصلة الجهود التي بذلت بالفعل من أجل تطوير القطاعات الاجتماعية، وزيادة الاستثمار في البنى التحتية بغية تعزيز النمو السريع.

وتؤيد كوت ديفوار تأييداً كاملاً الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، التي تركز على ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

إنّ المواضيع الرئيسية الأحد عشر الداعمة لأهداف التنمية المستدامة تتعلّق على نحو بارز في أولويات كوت ديفوار.

أحرزته أسرة الدول نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وترغماً جميعاً على القيام بالمزيد من العمل لإنقاذ البشرية من الفقر المدقع والتهميش على أساس مستدام، عبر تعاون دولي معزز في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية، إلى جانب تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

إنّ تنفيذ ترينيداد وتوباغو لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيسترشد باستراتيجية تنميتها المستدامة الوطنية الذاتية، الساعية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر ١٢ مجالاً من مجالات الأولوية الاستراتيجية طوال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٥. وإننا نعتزم التركيز بقوة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا من خلال تحفيز النمو والتنوع المستدامين، تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، زيادة فرص العمل، احترام مبدأ منظمة العمل الدولية المتمثل في العمل اللائق وحماية البيئة.

وعزماً تحقيق هذه الأهداف عبر برنامج تقديمي للإصلاح المؤسسي؛ إرساء آلية ثابتة لحوارٍ محسّن بين الشركاء الاجتماعيين، أي الحكومة، قطاع العمل والقطاع الخاص والعناصر الأخرى للمجتمع المدني؛ والتدخلات المركزة للتحسين في جمع المعلومات وتحليلها. وإننا ندرك أنّ بلوغ أهداف هذه الخطة وغاياتها سيستدعي توافر معلومات دقيقة، مناسبة التوقيت، عالية الجودة ومصنّفة. لذا، تسرنا الإشارة إلى أنّ تعزيز الأنظمة المعلوماتية والإحصائية هو أحد المجالات التي ستعطي فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية أولوية الحصول على المساعدة عبر الشراكات والتعاون الدولي.

وعلى الرغم من وضع الدخل المتوسط لترينيداد وتوباغو، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، فإنها ما فتئت تصارع تحديات إنمائية عديدة متفاقمة بسبب حجمها، وفقدان الاقتصادات واسعة النطاق، وانفتاحها واعتمادها غير المتناسب على عدد محدود من الموارد. وهذه التحديات تؤدي إلى درجة عالية

قبل بضعة أسابيع، احتفلت ترينيداد وتوباغو بالذكرى السنوية الثالثة والخمسين لاستقلالها بصفتها دولة ذات سيادة، وقبل أسبوع من اليوم تماماً، أحييت سنتها الثالثة والخمسين بصفتها عضواً فخوراً بالعضوية في الأمم المتحدة. ومناسبة استقلالنا، تكلم رئيس الوزراء الأول لترينيداد وتوباغو، السيد إيريك وليامز، في خطابه الوطني عن تطلعات دولة وليدة صغيرة على المسرح العالمي بالعبارات التالية:

”إنكم تأملون أن تصبحوا قريباً عضواً في الأسرة العالمية للدول، مؤدّين دوركم، مهما تضاءلت أهميته، في الشؤون العالمية. إنكم تعتمدون على أنفسكم في عالم كبير، حيث أنتم إحدى الدول العديدة، بعضها صغير، وبعضها متوسط الحجم، وبعضها كبير. أنتم لستم رؤساء أحد، ولا أحد رئيسكم. فكيف ستستفيدون من استقلالكم؟“

ثلاث وخمسون سنة انقضت، وها أنا أفف هنا اليوم لأبشّر بمصادقة ترينيداد وتوباغو على خطة تنمية مستدامة عالمية، إنني أفكر بارتياح، وبشعور عظيم من الاعتزاز الوطني، في مساهماتنا المتعددة في الشؤون العالمية. وإنني شديد الامتنان لأنّ أبانا المؤسس سيستنتج أنّ استقلالنا لم يُدّد. وهذه الخطة التأسيسية، الراسخة في مبدأ ”أنّ أحداً لن يُترك يتخلف عن الركب“، هي خطة ينبغي أن تشكل انتصاراً لجميع الدول، بما فيها تلك الصغيرة والمهمشة. وهي في الحقيقة تمثل مرحلة جديدة في تركيز التعددية، وتجسّد تطوّر الأمم المتحدة بصفتها هيئة حيوية قادرة على الاستجابة للاحتياجات والتحديات الملحة التي تجسّد تنوع أعضائها.

وإذ يُحيي المجتمع الدولي مرور ٧٠ عاماً على وجود الأمم المتحدة، ينبغي لنا إذاً أن نطلق أيضاً رؤية جماعية جديدة لشعوب العالم للسنوات الـ ١٥ المقبلة. وترينيداد وتوباغو تؤيد هذه الخطة الإنمائية العالمية الجديدة. فهي تعزز التقدم الذي

لي بادئ ذي بدء، أن أشيد بالرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الدعوة إلى هذا التجمع، وأن أعرب عن خالص تقديري إليهما على ما يتحليا به من قيادة ماهرة وعلى ما يقومان به من جهود لا تعرف الكلل.

توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) رؤية واضحة، تبشر بالسلام والازدهار لشعوب العالم من خلال شراكات عالمية تكفل لنا العيش على كوكبنا وإدارة موارده بطريقة مستدامة. لقد طلب مني فخامة الرئيس غني أن أنقل إلى الدول الأعضاء ما مفاده أن خطة التنمية، وهي نتاج جهود بُذلت في الماضي، كما تم توضيح ذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، تمثل وثبة ملهمة للأمل إلى المستقبل. لذلك نشيد بعمل أجيال متعددة من المفكرين والممارسين الذين كرسوا حياتهم لفهم أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتغييرها.

إن الأهداف الإنمائية للألفية التي للأسف لم تنفذها بعد بعض البلدان جعلت اهتمامنا منصبا على التنمية الموجهة نحو النتائج مرغمة الحكومات وشركاءها الإنمائيين على التفكير من خلال العرى التي تربط بين رسم السياسة، والتنفيذ، والقياس، والرصد، والمساءلة، وأن تساهم في تعبئة الموارد العامة وإدارتها. ومع ذلك، فإن الرئيس غني يذكرنا بخطة الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تستكمل في أفقر البلدان، وتقتضي منا النتائج غير المقصودة التركيز على بعض الأهداف وإيلاء اهتمام شديد للتعلم وتطبيق الدروس المستفادة. من بين تلك الدروس أنه بينما تقوم منظومة الأمم المتحدة بوظيفة رائعة في تحديد الخطط العالمية، فإن آلية التنمية لديها تتطلب تحولا كبيرا إذا ما أريد لها أن تكون عنصرا حافزا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

من التعرض للصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية. ومع أننا حققنا نجاحاً في تنفيذ أغلبية الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الشواغل مستمرة في عدد من المجالات.

وبناءً على ذلك، نؤكد أهمية تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي أرسيت معاييرها في خطة عمل أديس أبابا. وإننا نُقرّ بأن الإدراك المستمر للحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وللتحديات الإنمائية الفريدة التي تواجهها عنصر ضروري من هذه الشراكة المنشطة، وبضرورة إعداد وسائل ومرافق مالية للاستجابة لتلك المسائل بفعالية. ونود أن نؤكد أن مجالا رئيسياً من العمل المتبقي، الذي يجب إنجازه في أقرب وقت ممكن، هو إعداد مؤشرات للتنمية جديدة وأوسع، تُكمل الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

إن ترينيداد وتوباغو تعتقد أن الركن الأساسي لخطة التنمية المستدامة المتكاملة ينبغي أن يكون إعداد وسائل لقياس ورصد التنفيذ المناسب للمقصد. وهي، بصفتها دولة عضواً مسؤولاً ملتزماً بهذه الخطة التزاماً لا عودة عنه، مع إيمان كبير بقدرة النظام متعدد الأطراف على تيسير تنفيذ الاتفاقات العالمية، ستواصل العمل مع جميع الشركاء نحو تحقيق هذا الهدف بالغ الأهمية.

تنضم ترينيداد وتوباغو إلى سائر بلدان المجتمع الدولي في المصادقة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فلنعمل معا من أجل التنفيذ الكامل والفعال لهذه الخطة التاريخية من أجل منفعة جميع شعوبنا.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الله عبد الله، كبير الموظفين التنفيذيين في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد عبد الله (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أمثل بلدي في هذه القمة التاريخية. واسمحوا

إن اعتماد خطة عمل أديس أبابا كان معلما. وندعم أيضا الترابط مع البرامج الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك برنامج عمل اسطنبول وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية. ونتفق مع الفكرة القائلة بأن المسؤولية عن متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول.

في الختام، أود أن أعرب عن إيمان أفغانستان الراسخ بأنه بغية تحقيق الأهداف الطموحة للخطة الجديدة لا بد من توفر التزام سياسي قوي وشراكة وتعاون عالميين منشطين. أود أن أؤكد مجددا التزامنا الشديد وتفانينا بتنفيذ الخطة وجهدنا الثابت في تحقيق جميع أهدافها وغاياتها بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد مارك ويلسون، الرئيس التنفيذي لفريق مؤسسة أفيفا.

السيد ويلسون (مؤسسة أفيفا): يقينا أنه لشرف وتميز لي أن أكون هنا وأن أسخر دور الأعمال التجارية في تحقيق الأهداف العالمية. لقد أمضيت معظم عملي في مجال الاقتصادات الناشئة والنامية، وقد شهدت في بعض الأحيان الوجه غير المقبول للرأسمالية. ولكني شهدت أيضا أن الأعمال التجارية والرأسمالية كانت من بين القوى الكبيرة في التحرر في التاريخ. إني واضح كل الوضوح إزاء سبب وجودي في قطاع الأعمال التجارية. إذ إني منخرط في الأعمال التجارية لكي أترك أثرا إيجابيا على حياة العملاء والمجتمع. أما جني الأرباح فهو نتيجة ثانوية، وإن كان هاما جدا، فهو أيضا يمكن عملي من أن يظل مستداما.

أما في شركتي، أفيفا، فإن أحد القيم الجوهرية لدينا أن نترك إرثا، أو كما أسميه، أن نكون سلفا صالحا. لقد مضى على أفيفا في العمل التجاري منذ ١٦٩٦ لأن أباءنا المؤسسين

غير أن الركائز الخمس لخطة عام ٢٠٣٠ تتطلب اهتماما منتظما نحو التعاون والتنسيق الإقليميين. وحسي هنا أن استشهد بمثال واحد، إن أزيلت الحواجز الإقليمية أمام التجارة والنقل بين بلدان وسط وجنوب آسيا، لأدى ذلك إلى انتشار ملايين الناس من برائن الفقر والانتقال بهم إلى العيش الكريم. بل ما هو أهم من ذلك، إن أقيم تعاون حقيقي ومجد في ميدان السلم والأمن فسيحول شبح التطرف والإرهاب الذي يخيم على حياتنا.

لقد بدأت أفغانستان بتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية بعد نصف عقد مما بدأت ذلك الدول الأعضاء الأخرى. ووفقا لتقريرنا عن الخطة الإنمائية للألفية للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥، لدينا مزيج من المنجزات والنكسات. وبينما لا تزال نسبة الفقر مستمرة لعدة سنوات، حققنا تقدما كبيرا في التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحد من وفيات النفاس ووفيات الأطفال.

إن جزءا كبيرا من عقد التحول لأفغانستان ٢٠١٥-٢٠٢٥ يتزامن مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستظل أفغانستان ملتزمة بالاستراتيجيات والسياسات الإنمائية لدمج خططنا الإنمائية الوطنية في خطة عام ٢٠٣٠. وتقوم حكومي بجهود لتزويد القرى في جميع أرجاء البلاد بالحد الأدنى من الخدمات الأساسية في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه العذبة وتحسين الزراعة من خلال ميثاق المواطنين الذي يحتل مكان الصدارة في الخطة الإنمائية الوطنية.

إن أفغانستان تخطو خطوات واسعة لتصبح مركزا اقتصاديا في المنطقة ولكي تنشئ ممرات تربط بين الشعوب والسلع والموارد وهيء الفرص للاستثمار، والتنمية والنمو الاقتصادي. وأشعر بالامتنان إذ أرى أن الخطة تعلق أهمية على تنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نموا وفقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.

واليوم، لدي طلب واحد بسيط جداً. أود أن أقترح بكل احترام أن تضع الجمعية العامة نصب أعينها عام ٢٠١٧ لاعتماد قرار بشأن التمويل المستدام. ومن شأن ذلك القرار تحديد خارطة طريق الأمم المتحدة الخاصة بالأسواق المستدامة لرأس المال، وهي غير موجودة حتى الآن بكل بساطة. وأقترح أن نجتمع أفضل العقول في الأمم المتحدة وحول العالم وفي أسواق المال للعمل من أجل تحديد كيفية القيام بذلك على وجه الدقة. الأمم المتحدة تتكلم عن حق بحكم واجبها في رعاية الأجيال القادمة. وتركنا سيحددها نجاحنا في مواءمة إجراءات الأمم المتحدة وتصرفات الدول الأعضاء فيها والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، بل وقطاع التمويل على الصعيد العالمي. وإذا تسنى لنا أن نفعل ذلك، سنعمل كفريق واحد، وبوسعي أن أؤكد لجميع الحاضرين أننا سنفوز بالأهداف العالمية حينئذ.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي.

السيد كيم (مجموعة البنك الدولي) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، والأمين العام على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه القمة التاريخية.

لقد وصلنا، معاً، إلى معلم هام بإقرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وأهدافها وغاياتها تمثل التزامنا بخطة أكثر طموحاً للتنمية العالمية خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. وتعكس تلك الأهداف حلمنا بعالم يمكن لكل فرد في كل مكان فيه أن يحقق كامل إمكاناته. كما أنها تسعى للحفاظ على كوكبنا - ما وصفه البابا فرانسيس بـ "بيتنا المشترك" - لكل الأجيال القادمة. وإننا، في مجموعة البنك الدولي، نتعهد باستخدام خبرتنا ومعرفتنا الشاملة في مجال تمويل التنمية لدعم تلك الأهداف. وسنعمل على مواءمة الأدوات المالية للأغنياء لخدمة الفقراء.

اتخذوا قرارات جيدة طويلة الأجل. ونفعل نفس الشيء اليوم لنحو ٣٤ مليون عميل، وندير لهم أصولاً تزيد عن ٥٠٠ مليار دولار. إن أهداف التنمية المستدامة فرصة فريدة لإنشاء تركة عالمية.

لقد ولدت في نيوزيلندا، وأعيش الآن في المملكة المتحدة وهي أيضاً أمة رياضية. فإن تسديد الأهداف والفوز بها، كالرياضة، يقتضي منا أن نلعب كفريق واحد. هذا المسعى كبير جداً بالنسبة للحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والمال أو الجهات المنظمة لها لكي تقوم به وحدها. وعلينا أن نحشد ائتلافاً عالمياً لم يشهده العالم قط. لا يقل عن "Team Humanity".

وأخيراً شريك مؤسس لـ Project Everyone، وقامت بعمل ممتاز في التخطيط لإيصال الرسالة بشأن الأهداف إلى كل من يعيش على ظهر هذا الكوكب. وواجهنا الآن تحويل تلك الرسالة إلى أفعال. والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وهي منظمة ممتازة، قد ساعدت الشركات على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل أكثر أهمية الآن من أجل أهداف التنمية المستدامة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف يمكننا مواءمة الأعمال والأهداف معاً؟ فالأهداف تحتوي بالتأكيد على بعض التطلعات الجميلة إلى ١٥٠ بليون دولار أو نحو ذلك من المساعدة الإنمائية الخارجية، ولكن علينا أن نبذل المزيد من الجهد لتعبئة الثلاثمائة تريليون دولار من رأس المال في الأسواق المالية. وبالعودة إلى استعاري الرياضي، نحن نحاول حالياً إضاءة ملعب بشمعة بينما هناك مجموعة هائلة من الأضواء الكاشفة أعلى المدرج. وكل ما علينا عمله هو الضغط على زر الثلاثمائة تريليون دولار، واعتقد أن التوهج الناتج عن ذلك سوف ينبير العالم.

منصب مدير الإدارة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منظمة الصحة العالمية في جنيف، وضعنا هدفاً لعلاج ٣ ملايين من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أقل من ثلاث سنوات. وفي مجموعة البنك الدولي، نحن ملتزمون بالقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي كل حالة، ساعدت الأهداف الواضحة على تركيز إرادتنا وعقولنا وأفعالنا. لقد جعلتنا ننظر بعناية في ما إذا كنا بأفعالنا قد ساعدنا المحتاجين فعلاً. كما جعلتنا نعمل بشكل مختلف؛ فهي تكفل لاستراتيجيتنا تركيزاً واضحاً على النتائج المتوقعة. ولفترة طالت أكثر من اللازم، كثيراً ما تحولت طموحاتنا المتدنية بشأن الفقراء إلى أسوأ عدو لهم. فلم نكن بالجرأة الكافية في مساعدتهم على انتشار أنفسهم من براثن الفقر. لقد حال فقر خيالنا وتطلعاتنا دون قيامنا ببناء عالم أكثر عدلاً وازدهاراً، إلا أن أهداف التنمية المستدامة تعطينا خطة أكثر طموحاً بكثير من أي خطة سابقة.

أعتقد أننا على مستوى هذه المهمة. وستعمل بنوك التنمية المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي معاً بشكل وثيق لتحقيق زيادة كبيرة في حجم التمويل المتاح لتلبية تطلعاتنا العالية. ونحن نبنى على سجل كبير من الإنجازات. ففي غضون السنوات الخمس عشرة الماضية فحسب، انتشل قرابة بليون شخص أنفسهم من براثن الفقر المدقع. وهذا التقدم يبين أنه حتى الأهداف الإنمائية التي قد تبدو مستحيلة هي ممكنة تماماً. ونحن الآن أول جيل في تاريخ البشرية على الإطلاق يمكن أن يشهد نهاية الفقر المدقع. ويجب ألا ننصرف عن ذلك التحدي. علينا أن نغتنم هذه اللحظة وأن نستخدم كل معارفنا وعزمنا لبلوغ تلك الأهداف الجديدة. وسننجز. معاً، سنجعل العالم مكاناً أكثر عدلاً وازدهاراً للأجيال القادمة.

وكما ناقشنا قبل شهرين في أديس أبابا، تعتزم بنوك التنمية المتعددة الأطراف التخطيط معاً لتوفير الدعم المالي بأكثر من ٤٠٠ بليون دولار للسنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادرة مشتركة لتعزيز النظم الضريبية في البلدان النامية. وهدفنا هو مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض لزيادة تحصيل الضرائب بنسبة ٢ إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الأقل. تلك الإجراءات هي الخطوات الأساسية الأولى صوب جمع الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - الانتقال من بلايين الدولارات إلى التريليونات اللازمة في المساعدة الإنمائية.

سنجلب أيضاً أفضل معارفنا الإنمائية العالمية لمعالجة أصعب التحديات في العالم. لدينا أكثر من ٥٠ عاماً من الخبرة في مجال التنمية في مساعدة البلدان على إنماء اقتصاداتها والاستثمار في شعوبها وتأمينها من السقوط في براثن الفقر مرة أخرى. ونحن نعرف، أكثر من أي وقت مضى، ما يصلح وما لا يصلح حين يتعلق الأمر بالتنمية. وبالعامل على الأولويات التي تحددها البلدان النامية، سنواجه التحديات ونضع استراتيجيات لحلها. واستناداً إلى تجربتنا مع الأهداف الإنمائية للألفية، نحن ندرك أيضاً أن أهداف التنمية المستدامة سوف، بل ويجب أن تغير الطريقة التي نعمل بها. وسوف تضمن أننا نبذل كل ما بوسعنا، بكل الفعالية والسرعة الممكنة، لمساعدة الفقراء والمستضعفين.

وأنا شخصياً لمست قوة تحديد الأهداف ووضع الفقراء أولاً طوال مسيرتي. ففي ضواحي ليما، حيث سنعقد اجتماعاتنا السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في غضون بضعة أسابيع، عملت منظمتي، شركاء في الصحة، على أن توفر للفقراء مستوى من الرعاية الصحية لم يكن متاحاً في السابق إلا في أكثر البلدان ثراء. وعندما كنت أشغل

الوقت، فإن الحد من الأثر الضار للنشاط الاقتصادي على البيئة يمكن أن يتطلب تدخلات محددة الهدف وسوف يتطلب ذلك. وباختصار، يجب على كل بلد أن يبذل كل ما في وسعه من أجل دفع عجلة التنمية الخاصة به، ولكن لا يمكن إحراز نمو دائم في عزلة - فهو يتطلب مشاركة من جانب المجتمع الدولي.

ولذلك نحن بحاجة إلى عمل جماعي. لماذا؟ لأنه في عالم اليوم المترابط، في السراء والضراء، تنتشر الأسباب والنتائج والآثار المرتدة والآثار العرضية عبر الحدود بشكل فوري ودون توقف، على الرغم من الجدران التي يجري بناؤها. وهذا يحدث على جميع المستويات: الاقتصاد الكلي، حيث الصدمة الاقتصادية في بلد ما ستؤثر على جميع الدول الأخرى؛ الإدماج، حيث التحولات الاجتماعية تدفع رياح التغيير؛ والبيئة، حيث، مع الاحترار العالمي، يجني الجميع ما فعل الآخرون.

ويتفهم صندوق النقد الدولي جيدا - بأعضائه الـ ١٨٨ وسجله الراسخ على مدى ٧٠ عاما في تعزيز الاستقرار والتعاون الاقتصادي العالمي - الحاجة إلى العمل الجماعي وقوته. وفي الواقع، فإننا لا نستبشر بالأمل فحسب؛ ولكننا نحقق الإنجازات. وقد قمنا بإدراج البعدين الاجتماعي والبيئي، اللذين لم يكونا موجودين أصلا، في أبحاثنا وفي إسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات، وسوف نواصل القيام بذلك.

ونحن نعمل أيضا على توسيع نطاق دعمنا للبلدان النامية بعدة طرق. أولا، يمكن للبلدان الأكثر فقرا الآن الاقتراض بنسبة ٥٠ في المائة أكثر من التسهيلات التي نقدمها بدون فائدة. ثانيا، نحن نعزز من دعمنا التقني لمساعدة البلدان على تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية من أجل تمويل النفقات الإنمائية. ونحن نفعل ذلك بالتعاون مع البنك الدولي؛ ثالثا، نحن نكتف دعمنا للدول الهشة والمتضررة من النزاعات. والأهم من ذلك،

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي.

السيدة لاغارد (صندوق النقد الدولي) (تكلمت بالإنكليزية): كما نقول: "في الاتحاد تكمن القوة". وقبل شهرين في أديس أبابا، وضع المجتمع الدولي ذلك القول على المحك. فقد تعهدنا بالحصول على تمويل لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة، لا مجرد هدف، بالنسبة للجميع. واليوم، نواجه لحظة الحقيقة مرة أخرى إذ نجتمع لإقرار أهداف التنمية المستدامة الطموحة. ونجاحنا المشترك يتوقف على اتخاذ إجراءات حاسمة وتنفيذها على المستويين القطري والجماعي على السواء.

وفيما يتعلق بالبلدان، يمكنها، بل لا بد لها أن تعمل على ثلاثة مستويات، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. والأولوية الأولى هي استقرار الاقتصاد الكلي، وإن كانت غير كافية بمحد ذاتها. وفي حين أن الأولويات تختلف باختلاف البلدان، ستكون هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية وإلى التنويع الاقتصادي. وعلى قدم المساواة، كما ذكر السيد كيم، فإن تعبئة الإيرادات وكفاءة الإنفاق العام وفعاليته، بما في ذلك الاستثمار، كلها أمور أساسية.

الأولوية الثانية هي الإدماج. وأؤكد مجدداً أن المزيد من النمو الشامل للجميع هو أيضا نمو أقوى، ولذلك يجب علينا تمكين الناس من تحقيق إمكاناتهم. فتحسين تعليم الفتيات وإزالة العوائق التي تحول دون عمل المرأة وحصولها على التمويل، لا يؤديان إلى تعزيز النمو فحسب، ولكنهما أيضا يعالجان الفقر وعدم المساواة في الدخل، لأنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الفقر والاستبعاد يقومان على نوع الجنس.

والأولوية الثالثة هي البيئة. والبلدان لديها مصلحة بالغة الأهمية في إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وفعالية. وفي نفس

أننا نحافظ، في الأجل الطويل، على سعر الفائدة الصفرية على قروض التسهيل الائتماني السريع.

ويعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء والشركاء الدوليين بروح التعاون العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد قمنا بذلك، ونحن نقوم به وسوف نواصل القيام بذلك. وفي عام ٢٠٠٠، صفقنا بحماسة. وفي وقت سابق اليوم، صفقنا بحماسة. الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، داغ همرشولد، قال ذات مرة: "نحن لسنا من نختار الإطار الزمني لمصيرنا، ولكن ما نضعه فيه هو خيارنا". وبالمثل، سيحل عام ٢٠٣٠ - التاريخ المستهدف - في يوم من الأيام، وما سيكون عليه الحال يكمن في أيدينا. ولنأمل أنهم سيصفقون أيضا.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.